

# مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٥٢** (الاستئناف ١)
الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد نغروبونتي .......................... | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي .......................... | السيد نكيفوروف |
| | إسبانيا .......................... | السيدة خيمينيس |
| | ألمانيا .......................... | السيدة بريس |
| | أنغولا .......................... | السيد كورديرو |
| | باكستان .......................... | السيد خالد |
| | بلغاريا .......................... | السيدة زهرييفا |
| | الجمهورية العربية السورية .......................... | السيد عطية |
| | شيلي .......................... | السيد ماكييرا |
| | الصين .......................... | السيدة ليو جيا |
| | غينيا .......................... | السيد زومانغوي |
| | فرنسا .......................... | السيدة داشون |
| | الكاميرون .......................... | السيدة ماهوفي |
| | المكسيك .......................... | السيدة آرسي دي جانيت |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .......... | السيدة ساغار |

## جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن



03-58592 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بغية ضمان الاستغلال الأمثل للوقت المتاح لنا، لن أدعو كل متكلم على حدة ليشغل مقعدا على طاولة المجلس. وأثناء إدلاء المتكلم ببيانه، سيقوم مسؤول القاعة باصطحاب المتكلم التالي المسجل على القائمة إلى المقعد الذي سيشغله على طاولة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

**السيد سباتافورا** (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي، كما أن البلدان المنضمة - إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا والبلدان المنتسبة - بلغاريا وتركيا ورومانيا، تعلن أيضا تأييدها لهذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الفرصة السانحة لإبراز أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي المناقشات التي جرت في المجلس في العام الماضي، تقدم الاتحاد الأوروبي بعدد من الاقتراحات لإكساب هذا القرار مزيدا من الطابع العملي: تنقيح المبادئ التوجيهية والإجراءات التنفيذية؛ والنظر في مسألة التنظيم والتدريب، وتزويد البعثات الميدانية بموظفين متخصصين في الشؤون الجنسانية؛ وإدماج المنظورات الجنسانية في جميع ولايات حفظ السلام وفي تخطيط البعثات واختبار موظفيها.

وأكدت مداولات تشرين الأول/أكتوبر الماضي التزام المجلس بمراعاة البعد الجنساني. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن الاتحاد الأوروبي بحث مؤخرا مبادرة جديدة تستند إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويمكن أن تشكِّل أساسا لوضع خطة تفصيلية لتعزيز المنظور الجنساني في نهج الاتحاد الأوروبي إزاء إدارة الصراع.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمثِّل واحدة من أهم العلامات البارزة على طريق تعميم البعد الجنساني في الأمم المتحدة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ما فتئت تلك الأداة المهمة تتيح لجميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها أن تعمل معا بشأن القضايا المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ووفَّر ولاية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون نزع السلاح إدارة الشؤون السياسية لتدمج بفعالية القضايا الجنسانية في جداول أعمالها. وشجع أيضاً الدول الأعضاء على أن تحذو نفس الحذو في أعمالها في مجلس الأمن. وفي نفس السياق، في منتدى أثينا عن ”الجنسانية والسلم والسياسة الخارجية: منظور الاتحاد الأوروبي“، المعقود في أثينا في أيار/مايو ٢٠٠٣، دعا الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء إلى أن تضمن، على نحو منهجي، تمكين المرأة تمكيناً كاملاً في حالات الصراع وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع.

السلام مرتبط ارتباطاً لا انفصام له بالمساواة بين المرأة والرجل. وزيادة استهداف المدنيين، لا سيما النساء والفتيات، تؤدي إلى تفاقم انتهاك حقوق الإنسان للمرأة. وكما أظهرت دراسة عن المرأة والسلام والأمن، اضطُلع بها في عام ٢٠٠٢ تحت إشراف مكتب المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس، لأن المرأة ليست ضحية الصراع المسلح فحسب، بل إنها أيضا عامل فاعل، وتشارك في أحيان كثيرة مشاركة مباشرة في الصراع. وتقوم المرأة أيضا بدور نشط في عمليات السلام غير الرسمية قبل بدء الصراع وأثناءه وبعده، وإن كانت كثيراً ما تستبعد من عمليات السلام الرسمية، بما في ذلك المفاوضات وإعداد اتفاقات السلام وخطط الإعمار.

في العام الماضي، في الذكرى السنوية الثانية لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عرض الأمين العام

برنامجاً مكوناً من ٢١ نقطة، على أساس الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة السالفة الذكر (انظر الوثيقة S/2002/1154)، بغية ضمان توجيه عمل مجلس الأمن لتنفيذ القرار تنفيذا كاملا. وفي تلك المناسبة، رحب الاتحاد الأوروبي بخطة العمل للتنفيذ على صعيد المنظومة بأسرها، التي وضعتها قوة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وشملت الخطة جميع المجالات المتعلقة بولايات كيانات الأمم المتحدة المذكورة في القرار، بما في ذلك إدماج القضايا الجنسانية والتدريب والمساعدة الإنسانية والتعاون والتنمية بعد انتهاء الصراع ونزع السلاح والتدريب على التوعية الجنسانية وحماية النساء والفتيات في الصراعات المسلحة والقضايا الدستورية والصحة الإنجابية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه لا يمكن تحقيق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا كاملا إلا بزيادة التسليم بالدور الحاسم للمرأة في جميع المجالات المشار إليها. ومن بين أهم قضايا المرأة والصراع المسلح التي لا تزال بحاجة لمعالجة مشاركة المرأة في حل الصراعات والتفاوض حول اتفاقات السلام، على الصعيدين الوطني والدولي.

ورحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء منصب منسق للشؤون المتعلقة بنوع الجنس في إدارة عمليات حفظ السلام، ويرى الاتحاد أن هذا الإجراء عامل هام لإدماج الاهتمامات الجنسانية في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن بالغ امتناننا للسيد غينو، الذي استمعنا إليه هذا الصباح، لاستعداده لتنفيذ توصيات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نقدم له دعمنا الكامل.

ويشجع الاتحاد الأوروبي أيضا الأمين العام على تكثيف جهوده لتعيين مزيد من النساء كممثلات ومبعوثات خاصات، لا سيما في الشؤون المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام والدبلوماسية الوقائية. وتعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة في العمليات الدستورية والانتخابية في البلدان الخارجة من الصراعات مسألة ذات أهمية كبيرة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن زيادة مشاركة المرأة في جميع هذه الميادين سيسهم في تحقيق الهدف الشامل للمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالسلم والأمن. وبعد ثلاث سنوات من اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لم يتحقق الهدف بعد. وكما سلّمت وثيقة نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (قرار الجمعية العامة S-23/3)، يمثل الافتقار إلى الوعي بالقضايا الجنسانية في هذه الميادين عقبات كأداء بالنسبة للبلدان التي في حالة صراع أو ما بعد انتهاء الصراع.

يجري استهداف النساء والفتيات بصورة متزايدة في صراعات هذا العصر، ولا يزال الاغتصاب والعنف الجنسي يستخدمان كسلاح للحرب. ومن الواضح أن هذا التأثير المتفاوت على النساء والفتيات يستدعي أن يقوم المجتمع الدولي بعمليات تصدٍ أكثر فاعلية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتوعية الذين يخوضون الصراعات بالقوانين الدولية ذات الصلة ومحاكمة ومعاقبة الذين ينتهكون هذه القوانين. وفي هذا الصدد، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتعاون بفعالية مع المحكمة، التي لها دور حيوي في ضمان إقامة العدالة للجميع وفي مكافحة الإفلات من العقاب.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بقوة أيضا باعتماد جميع التدابير والصكوك الدولية، بما فيها بروتوكول باليرمو، التي تستهدف دعم مكافحة الاتجار بالإنسان، لا سيما النساء والأطفال، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويناشد الاتحاد الأوروبي الدول الأخرى أن تحذو حذوه.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاداً راسخاً أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل تركيز اهتمامه ودعوته على حالة المرأة في الصراعات في جميع أنحاء العالم، والدفاع عنها، لضمان إدماج منظور الجنسين في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل والإعمار والعودة إلى الوطن وإعادة التوطين والتنمية، وضمان المشاركة الفعالة والمتساوية للمرأة في هذه العمليات.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل استراليا.

**السيد دوث** (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكرك يا سيادة الرئيس على إتاحة الفرصة لي لأتكلم اليوم. وسأكون مقصراً يا سيدي إن لم أبدأ بالتسليم بالتزامكم الشخصي بالمضي قُدُما بهذه المناقشة، وما تبذلونه من طاقة لتحقيق ذلك. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد غينو والسيدة إيمي سميث على العرضين المفيدين جداً اللذين قدماهما هذا الصباح. ولئن كنت أُخاطر بإزعاج المترجمين الفوريين، يتعين علي أن ألخِّص ملاحظاتي المعدّة مسبقا لجعلها أقصر مما كانت عليه، لنتمكن من إنهاء أعمالنا بعد ظهر هذا اليوم. ولكنني لا أستطيع أن أحذف أول فقرة، التي تلاحظ أن هذه هي الذكرى السنوية الثالثة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأن استراليا تفخر بالتأكيد مجدداً على التزامها بذلك القرار.

كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أول قرار يعتمده مجلس الأمن يعالج الاهتمامات الجنسانية. وقد أُنجزت أشياء كثيرة منذ ذلك الوقت، ولكن هناك الكثير جداً مما يتعين عمله. لأسباب ليس أقلها، طبعاً، أن النساء والفتيات لا يزلن، بصورة ساحقة، الضحايا الرئيسية للصراع المسلح، وغالباً ضحايا بأبشع الطرق.

لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في عمليات بناء السلام وحفظ السلام والمصالحة والإعمار بعد انتهاء الصراع، على الرغم من أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يسلِّم بأهميتها في هذه الميادين. ولذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله.

لدينا تجربة هامة جداً في منطقة المحيط الهادئ تستحق اهتمام الأمم المتحدة والدول الأعضاء بصورة عامة. وعلى وجه الخصوص، جعلنا قضايا تأثير الصراع على النساء والأطفال جزءاً من سياستنا المتعلقة بالسلام والصراع والتنمية، التي تشكل الآن جزءاً لا يتجزأ من السياسة التي ننتهجها في تقديم المساعدة.

لدينا تجربة في جزر سليمان وفي بوغانفيل تستند على وجه الخصوص إلى المساهمة التي قدمتها المرأة في كلا منطقتي الصراع. وعلي وجه الخصوص، في حالة جزر سليمان وبوغانفيل قدمت المرأة مساهمة كبيرة جداً في تحقيق السلام.

ويسرني أن ألاحظ أن مفوضة شرطة الأمم المتحدة الحالية في تيمور الشرقية ضابط كبير في الشرطة الأسترالية. ومفوضة الشرطة ساندرا بيسلي المرأة الوحيدة التي تشغل هذا المركز في إدارة عمليات حفظ السلام. ونحن نبذل جهوداً متضافرة لضم نساء إلى قوات حفظ السلام التي نسهم بها في جميع أنحاء العالم.

لا نزال ملتزمين بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذاً مستداما. ونشيد بالخطوات الأولى التي اتُخذت لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك تعيين مستشار للشؤون الجنسانية لإدارة عمليات حفظ السلام،كما لاحظ آخرون، ووضع خطط عمل لإدارة شؤون نزع السلاح ومكتب منسق الشؤون الإنسانية. ونلاحظ أيضا أن إدارة عمليات حفظ السلام تعد دليلاً ميدانياً لوضع الاهتمامات الجنسانية

في صميم عمل عمليات حفظ السلام وأنها أصدرت كتيب تدريب على الاهتمامات الجنسانية وحفظ السلام. وفي كل هذا، يستحقه السيد جان - ماري غينو الثناء على دوره القيادي.

ولكن ،كما قلت بالفعل ، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. وبدون مزيد من العمل الملموس، سيظل القرار مجرد مجموعة من المعايير المُلهِمة. وفي هذا السياق، هناك بعض الأسئلة التي سألها آخرون عديدون، ولكنني أعتقد أنه يتعين على إدارة عمليات حفظ السلام، والأمانة العامة بصورة أعم، أن تعالجها باستمرار. ما هي العقبات التي تعترض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عمليات حفظ السلام الراهنة؟ هل أعدت الأمانة العامة أية آليات مؤسسيه لرصد التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؟ ما هي الجهود التي يجري بذلها لضمان إدماج التوصيات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في برامج عمل جميع وكالات الأمم المتحدة؟

لا تقع مسؤولية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على عاتق الأمانة العامة وحدها. فالدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، تقع على عاتقها مسؤولية هامة أيضا، لا أقلها التأكد من أن يراعي أي تفويض يصدر عنها مراعاة تامة المنظور الجنساني. ويتعين الآن أن نركز جميعنا على إجراءات عملية لتفعيل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واستراليا مستعدة للقيام بدورها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد غروبيلار** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرف وفد بلادي أن يشارك في هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ويؤيد وفد بلادي أيضا توصيات الأمين العام الواردة في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن خلال الأعوام الماضية، كما نرحب بالإسهامات الهامة التي قدمها السيد غينو والسيدة سميث في وقت سابق اليوم، وبمبادرات الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والدول الأعضاء في هذا المجال.

وإذ نواجه تحديات السلم والأمن على الصعيد العالمي وفي أفريقيا بشكل خاص، فإننا نسلم بضرورة التيقظ فيما يتعلق بأثر الصراعات المسلحة على النساء والفتيات. ومع ذلك، فإن الدور الريادي الذي يمكن أن تقوم به المرأة في حالات منع نشوب الصراعات وتسويتها وجهود بناء السلام بعد الصراع لم يستغل بصورة كافية بعد، رغم التزامات بيجين، وبيجين زائد ٥ ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة.

وإعلان قمة الألفية اتفق في الهدف الإنمائي الثالث للألفية على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وضرورة إشراك النساء على قدم المساواة مع الرجال في أنشطة التنمية السياسية والاقتصادية الاجتماعية والمدنية في مختلف البلدان والقارات. ولذا، فإن إسهام المرأة يكتسي أهمية كبيرة، خاصة أثناء المراحل الانتقالية، لضمان إدماج المنظور الجنساني في مجالات الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

أما بالنسبة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فقد اتخذت جنوب أفريقيا عددا من المبادرات على الصعيد الوطني. وقمنا أيضا بتعزيز شراكتنا مع وكالات الأمم المتحدة من خلال الزيارة الأخيرة للمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عندما استضاف برلمان جنوب أفريقيا بتاريخ ١٦ أيار/مايو، صدور التقرير الأفريقي للبرنامج عن تقييم الخبراء المستقلين للمرأة والحرب والسلام وأثر الصراع المسلح على المرأة ودورها في بناء السلام.

وقد أثار ذلك الحدث اهتماما هائلا، واكتسى أهمية خاصة بالنسبة لجنوب أفريقيا ولشركائنا في أفريقيا. ونتيجة لذلك، سيناقش هذا التقرير في عدد من اللجان البرلمانية للتأكد من مراعاة تعميم الأبعاد الجنسانية للسلم والأمن، بما في ذلك تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب ومشروع البروتوكول المعني بحقوق المرأة في أفريقيا، في الهياكل الوطنية.

وعلى الصعيد الإقليمي، قرر الاتحاد الأفريقي إشراك النساء بوصفهن مساهمات في عمليات السلام وتعزيز مشاركتهن النشطة في هذا الصدد. وقد أقر الاتحاد الأفريقي أيضا بأن عدم ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يقوض بشدة المناخ السلمي الخالي من العنف.

المبادرة الأولى للاتحاد في هذا المجال كانت في عام ١٩٩٨، عندما أنشئت اللجنة الأفريقية للمرأة من أجل السلام والتنمية لضمان مشاركة المرأة بوصفها صانعة للقرارات. ونجحت هذه الهيئة في زيادة الوعي النسائي بالمسائل المعروضة أمام المجلس اليوم. وبادرت اللجنة، على سبيل المثال، بإيفاد بعثة تضامن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لدعم المرأة الكونغولية في التحضير للإسهام الفعال في الحوار بين الفصائل الكونغولية الذي استضافته جنوب أفريقيا في أوائل عام ٢٠٠٢.

كما أنشئت الشبكات النسائية التي تعمل من أجل السلام في منطقة البحيرات الكبرى، ويعمل أعضاء اللجنة ضمن أفرقة لمراقبة الانتخابات في البلدان الأفريقية، وفقا لالتزام الاتحاد الأفريقي بتحقيق المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد يعززان تلك المبادرات.

وتتخذ بلادي موقفا مبدئياً بشأن مسألة مراعاة تعميم المنظور الجنساني، وباعتبارها شريكا في تقديم قرارات الأمم المتحدة بشأن النهوض بالمرأة على كل المستويات، تدرك قيادتنا الدور المركزي للمرأة بوصفها صانعة للسلام وميسرة في العمليات السياسية ومبادرات بناء السلام.

وما فتئ وفدي يؤكد على أهمية مراعاة المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويشجعنا أن نعلم أن وجود خبرة في الشؤون الجنسانية في هذه البعثات أسهم في تحقيق بعض التقدم في تعميم المنظور الجنساني في الميدان. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بتعيين مستشارة مؤقتة للشؤون الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام، ويعرب عن الأمل في أن يتم شغل الوظيفة الدائمة لكبيرة مستشاري الشؤون الجنسانية بوصفها مسألة ذات أولوية.

إن العمل القيِّم لتعميم المنظور الجنساني الذي يؤديه مكتب الأمين العام للمستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة في عمليات السلام الأخيرة في ليبريا يشهد على الحاجة الملحّة إلى وجود تلك الوحدة في مقر الأمم المتحدة. ونثق بأنه سيتم تعزيز قدرة الموارد البشرية لمكتب المستشارة، وفقا للمقاصد المتوخاة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويوصي وفدي أيضا بأن ينظر المجتمع الدولي في إنشاء مراكز امتياز لتدريب النساء على مناصب القيادة في عمليات حفظ السلام. ويمكن أن يساعد ذلك منظومة الأمم المتحدة في تعجيل التقدم المحرز في معدلات تمثيل النساء على المستوى الفني والمستوى الأعلى.

ويمكن تعزيز فعالية قدرة الأمم المتحدة على صون السلم والأمن من خلال تحسين عدد النساء في الوظائف الكبرى وفي بعثات حفظ السلام، ونأمل أن تعتمد أهداف قابلة للقياس وملائمة لإنجاز ذلك المقصد. وأبرز الأسباب لذلك أنه من خلال تواجد المرأة وإسهامها الفعال في عمليات حفظ السلام، تتحسن بشكل كبير المنافع التي تتحقق للنساء والفتيات المحليات، بما في ذلك المجموعات المستضعفة الأخرى في الصراع المسلح.

وختاما، فإن المرأة في قارتنا تعرف أن مصيرنا كل لا يتجزأ – وأن مواطنينا تربطهم علاقات الجغرافيا والتاريخ والتراث، والصراع كثيراً. وبتولي أدوار الريادة أو الرعاية، تود المرأة أن تكون شريكة في عملية السلام وفي بناء مستقبل آمن للأجيال القامة. ولكن، ليس بوسعها أن تفعل ذلك وحدها، دون إعمال المبادئ الواردة في فقرات منطوق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كولومبيا.

**السيد خيرالدو** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي، على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أعربت فيه الدول الأعضاء عن قلقها إزاء حالة السكان المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، في الصراع المسلح.

وبلدي عضو في فريق غير رسمي من الوفود التي تعمل على اتخاذ مبادرات تسمح للأمم المتحدة وأعضائها بوضع وتنفيذ سياسات تراعي المساواة بين الجنسين بشكل فعال؛ وتركِّز على النساء والأطفال ضحايا الصراع المسلح في شتى أنحاء العالم؛ وتأخذ الاحتياجات الخاصة للنساء في الاعتبار؛ وتساعد في تحقيق المصالحة واستعادة النسيج الاجتماعي. وتلتزم كولومبيا بتنفيذ المثل العليا الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبلادي، بوصفها عضواً في مجموعة الأصدقاء، ما فتئت تدعم تنفيذ القرار ومتابعته.

وفي كولومبيا، يؤدي العنف الذي ترتكبه أطراف مسلحة غير قانونية ضد المدنيين إلى نزوح داخلي قسري للآلاف من السكان، ومعظمهم من النساء والأطفال، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة يعاني منها الشعب برمته. كما أننا نعاني من مأساة النساء المحاربات في صفوف تلك العصابات المسلحة غير القانونية، فإلى جانب كون المرأة في هذه الحالة آلة للموت، فإنها تصبح هدفاً للمضايقات الجنسية والنفسية. وفي صفوف تلك العصابات، تفقد المرأة طبيعتها ودورها كضامن للأسرة، ولاستقرار المجتمع المحلي والاستقرار الاجتماعي. وانخراط النساء في هذه العصابات يجعل بناء المجتمع المسالم والمستدام الذي تحتاج إليه جميع البلدان أمرا عسيرا.

ونظرا للضعف الخاص للمرأة والطفل في الصراع المسلح، ركزت حكومة كولومبيا تركيزا خاصا على مشاركة المرأة في القضايا المتعلقة بالسلم والأمن. فلقد وضعنا سياسة وطنية للنساء بصفتهن بُناة للسلام والتنمية، وهي سياسة تستهدف السلام والمساواة وتكافؤ الفرص. ويبدأ بناء المساواة بتحديد الفئات السكانية التي لديها تفاوتات واضحة في الفرص والاحتياجات. وأُدرجت كل تلك القضايا في خطتنا الإنمائية الوطنية، ”نحو دولة مجتمعية“، وهي وثيقة تبدي أولويات الإدارة الحالية.

والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) له مغزى خاص في كولومبيا، إذ يرتبط بواقعنا القاسي ارتباطا وثيقا. فالنساء، شأنهن شأن الرجال وحتى الأطفال، مشاركات في الصراع المسلح وضحايا له على حد سواء. وتهدف جهودنا إلى

ضمان نزع سلاح جميع أعضاء العصابات المسلحة غير القانونية وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني. ونحن ملتزمون بآلاف المشردين داخليا، الذين نريد إعطاءهم المساعدة اللازمة حتى يتمكنوا من العودة قريبا إلى ديارهم. وفي كلتا المهمتين نولي أهمية خاصة للنساء والأطفال، الذين يمثلون على الأقل نصف أعضاء العصابات المسلحة غير القانونية والمشردين داخليا في بلدنا.

إن إعادة المقاتلين أو غير المقاتلين من السكان إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم هي أولويات أساسية أثناء مرحلة ما بعد الصراع من أجل بناء الأسس للمصالحة والهياكل للسلام. وفي ظل تلك الظروف، تؤثر الإنجازات المحققة في البرامج الخاصة بالمرأة والطفل تأثيرا مباشرا وفوريا على المجتمعات وعلى بلدان بأسرها.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، لدى التوقيع على الاتفاق الوطني بشأن المساواة بين الرجال والنساء - وهو حدث شارك فيه مسؤولون حكوميون وأعضاء في السلطتين التنفيذية والتشريعية وممثلون للمجتمع المدني - وجّه الرئيس ألبارو أوريبي نداء خاصا إلى النساء المشاركات في العصابات المسلحة غير القانونية لكي يلقين أسلحتهن. وأعطى أيضا التزاما قويا من الدولة بدعم تلك العملية.

إن كولومبيا، شأنها في ذلك شأن الأمم المتحدة والدول الأعضاء، تهدف إلى إخراج جميع الأطفال من الصراع المسلح. ويجب أيضا أن نهدف إلى إخراج كل امرأة من صفوف العصابات المسلحة غير القانونية. وتناشد كولومبيا الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تولي اهتماما خاصا لواقع النساء الجنديات في العصابات المسلحة غير القانونية. ويجب تنفيذ برامج وحملات لتشجيع أولئك النساء على أن يتخلين عن طريق العنف وعلى أن يصبحن بحق بُناة للسلام والتنمية.

وتقدم المنظمات النسائية في كولومبيا إسهاما كبيرا في استعادة السلام وتحقيق المصالحة. ولذا توجد حاجة ملحة إلى إنهاء النساء المقاتلات في العصابات المسلحة غير القانونية مشاركتهن هذه وإلى الانضمام إلى النساء اللواتي يعملن يوميا لتخليص البلد من عقود من العنف والصراع المسلح. فامرأة لا تحمل سلاحا هي عضو نشط في المجتمع تحتذي بها الأسر والمجتمعات. وامرأة لا تحمل سلاحا تؤثر بشكل مباشر على مهمة إخراج الأطفال من الصراع. وامرأة لا تحمل سلاحا هي ضمان بأن المجتمع مستعد لأن يصبح مشاركا بصورة أكبر في بناء السلام.

وأختتم كلمتي بإعادة التأكيد على التزام حكومة كولومبيا باحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان لجميع مواطني كولومبيا، النساء والرجال معا. ولقد آن الأوان لكي تقرر العصابات المسلحة غير القانونية بأنفسها أن تحترم أرواح السكان المدنيين وسلامتهم وأملاكهم وحريتهم وحقوقهم الأخرى. ولا بد أن نبدأ على نحو عاجل بتعزيز السلم والأمن أثناء إخراج النساء والأطفال من الصراع. وبذلك سنقدم إسهاما كبيرا من أجل السلام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

**السيدة تسنيم** (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدرتم بها مداولات المجلس خلال الشهر الحالي، وكذلك على مبادرتكم بتنظيم هذا النقاش المفتوح لموضوع يمس قلب كل بنغلاديشي.

وتستحق إحاطة السيد غينو الإعلامية الشاملة أيضا إشادة كبيرة. ونحن نشعر بالفخر لوجود السيدة انجيلا كينغ والسيدة إيمي سميث معنا.

إن مراعاة تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة هما عنصران أساسيان في نجاحات سياسة بنغلاديش الخارجية. وفي الواقع أنهما أسهما كثيرا في مساعدة التحول الاجتماعي الإيجابي لدينا، وكذلك في تهميش الفكر والعمل المتطرفين وغير العقلانيين. ولقد ساعدا على جعل الاعتدال والتسامح السمتين التوأمين للمجتمع البنغلاديشي، ومكّنانا من أداء الدور البنّاء الذي نؤديه في الساحة العالمية.

ولذا فليس من قبيل الصدفة أن بنغلاديش ارتبطت في المجلس ارتباطا وثيقا بصياغة واتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالرئاسة البنغلاديشية هي التي أصدرت البيان بشأن المرأة والسلام للمرة الأولى في المجلس بمناسبة يوم المرأة الدولي في آذار/مارس ٢٠٠٠. ومغزى ذلك البيان هو أن القدرة المتساوية للمرأة على الوصول إلى هياكل السلطة، وعلى المشاركة الكاملة فيها، وانخراطها التام في منع الصراعات وحسمها هي عناصر أساسية في الحفاظ على السلم والأمن والنهوض بهما.

وفي الذكرى السنوية الثالثة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نحن بحاجة إلى المزيد من التأمل في أفضل السبل لتعزيز تنفيذه. إننا بحاجة إلى تحليل ما يشكل التحديات الرئيسية وكيفية التصدي لها. وهناك خطوات عملية معينة تخطر فورا على البال. وإحداها التمثيل المناسب للمرأة على جميع مستويات صنع القرار، في مرحلة ما قبل الصراع وأثناء الأعمال القتالية على حد سواء. وينطبق الأمر ذاته على جميع مراحل حفظ السلام، وبناء السلام، والمصالحة، وإعادة الإعمار. والخطوة الأخرى هي الحاجة إلى مواصلة الحفاظ على التزام دائم في كل الأوقات بالعدالة الجنسانية وتمكين المرأة. إن هناك أهمية قصوى لضمان الحماية من الإفلات من العقاب على جرائم الحرب المرتكبة ضد النساء، وعدم التسامح المطلق فيها. والتمثيل الأكبر للنساء في عمليات حفظ السلام وتعيين ممثل خاص للأمين العام ينبغي أن يؤثرا بصورة كبيرة في تعزيز الحساسية الجنسانية في كل مراحل بعثات السلام.

ومع أن للأرقام أهمية، إلا أن هناك أهمية مماثلة لتعميم وإدماج المسائل المتعلقة بالمنظور الجنساني بحيث تستفيد المرأة من نتائج ذلك. والتمكين يجب أن يتم سياسيا واقتصاديا على حد سواء. ويقدم وفدكم، سيدي الرئيس، مشروع قرار بشأن المرأة والمشاركة السياسية في اللجنة الثالثة هذا العام. ونحن نشيد بكم على ذلك. ولقد شاركت بنغلاديش في تقديم مشروع القرار هذا، لأننا نؤمن بفحواه إيمانا قويا.

وما أن تنطلق عملية للسلام، يمكن تنشيط الجماعات والشبكات النسائية كي تعمل مع منظومة الأمم المتحدة في التعليم وزيادة الوعي فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحكم القانون في مناطق الصراع. ومشاركتها الملائمة في مفاوضات السلام ستساعد في التركيز على الصعوبات الخاصة التي تواجهها النساء في مثل هذه الأوقات. فمراحل بناء السلام وإعادة الإعمار هي التي تستطيع المرأة فيها تقديم إسهام أكبر.

ومؤخرا نظمت اللجنة الثانية، التي يفخر سفير بنغلاديش برئاستها هذا العام، حلقة نقاش بشأن تمكين المرأة والائتمانات الصغيرة والقضاء على الفقر. والأفكار البسيطة المبتكرة، مثل الائتمانات الصغيرة والتعليم غير النظامي للنساء في مجتمعات ما بعد الصراع، يمكن أن تخدم عمليات التحول الاجتماعي الإيجابي بشكل كبير. فالمرأة التي تم تمكينها سياسيا واقتصاديا، والتي تكون أيضا متعلمة، يمكن أن تشكل العمود الفقري لأي مجتمع بعد الصراع، وفي الواقع لأية مجتمعات بعد الصراع. وفي أماكن عديدة دمرها الصراع – مثل كوسوفو وتيمور – ليشتي وأفغانستان وغيرها – أثبتت الائتمانات الصغيرة أنها تؤثر في تحقيق

الاستقرار للاقتصادات المحلية. فإمكانية الحصول الفوري على موارد مالية بالنسبة لأكثر الفئات حرمانا، مثل أرامل الحرب وغيرهن من الإناث اللواتي يعُلن أسرهن، قد وفرت فرصاً للعمل ودرَّت دخولا وحسّنت الأمن الغذائي للأسرة ونشّطت عملية التنمية الاقتصادية.

وتجربة بنغلاديش في تمكين المرأة الريفية من خلال الائتمانات الصغيرة والتثقيف معروفة جدا. فقد أسهمت استثماراتنا في المرأة في تعزيز قيم التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ونعتقد أن تلك المثل توفر المنبت للتنمية المستدامة. ونحن على استعداد لنتشاطر هذا مع العالم، لا سيما مع المجتمعات التي لها بيئة مشابهة. وتعمل منظمات المجتمع المدني الحيوية في بنغلاديش على نشر تلك القيم في أفريقيا وأفغانستان وتيمور - ليشتي. فأبناؤنا العاملون في حفظ السلام، الذين يشكلون إحدى أكبر الوحدات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يحملون تلك المثل معهم، بهدف نقلها للشعوب في الأماكن النائية. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، تجميع تلك التجارب والممارسات، وفحصها ودراستها ونقلها في شكل مؤسسي. وقد يسهم هذا في تقدمنا من الدعوة إلي التنفيذ، ومن الفكر إلى العمل ومن الأمل إلى تحقيق النتائج.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد أوزاوا** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشيد بكم، سيدي، السفير جون د. نيغروبونتي، على عقدكم هذه الجلسة في الذكرى الثالثة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وللسيدة آمي سمايث لتشاطرهما مع المجلس ملاحظاتهما الثاقبة المتعلقة بتنفيذ القرار.

والهدف النهائي للمجتمع الدولي، وبالتالي للأمم المتحدة، هو بناء عالم خال من الصراع. وباعتماد ذلك القرار قبل ثلاثة أعوام، أظهر مجلس الأمن حكمته باعترافه الكامل بأهمية الدور الذي تضطلع به النساء والفتيات في عملية بناء السلام والأمن والمحافظة عليهما. وبوصف اليابان بلدا يسعى جاهدا لبذل قصارى جهده في مجالي منع نشوب الصراع وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، فإن اليابان تؤيد تأييدا تاما هذا القرار كما أنها ستكثف جهودها لتنفيذه. فتمكين المرأة هو أحد العناصر الرئيسية في تعزيز السلام والأمن.

واسمحوا لي أن أُطلع المجلس على بعض الخطوات المتواضعة لكنها عملية التي اتخذتها اليابان في هذا الصدد. ففي أفغانستان، نذكر أن النساء، تحت حكم نظام طالبان، كن محرومات من الحصول على التعليم والعمل خارج منازلهن. وبالنسبة لبلد في عملية إعادة إعمار، مثل أفغانستان، فإن اليابان مقتنعة بأن مشاركة النساء لا غنى عنها مطلقا، وبالتالي فقد أخذ المنظور الجنساني في الحسبان في جميع جوانب برامج اليابان لإعادة الإعمار وتقديم المساعدة الإنسانية في أفغانستان. وعلى سبيل المثال، قامت وكالة التعاون الدولي في اليابان بإرسال خبراء في القضايا الجنسانية إلى وزارة شؤون المرأة، وإلى القطاع المسؤول عن إعادة تأهيل مدارس وكليات النساء وإلى مستشفى الرعاية الصحية للنساء والأطفال. وتزود اليابان صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالمساعدة من خلال الصندوق الاستئماني للأمن البشري. وتمول تلك المساعدة التدريب المهني والحلقات الدراسية والبرامج المدرة للدخل للإناث الأفغانيات اللاجئات والمشردات داخليا. ونؤمن بأن تلك البرامج

تساعد في تمكين النساء والفتيات وتشجعهن على الاضطلاع بأدوار أكثر نشاطا في أفغانستان.

واسمحوا لي أن أعرض على المجلس مثالا آخر للجهود التي تبذلها اليابان. ففي شباط/فبراير العام الماضي، أرسلت حكومة اليابان فريق مهندسين من القوات البرية للدفاع الذاتي قوامه ٦٨٠ عضوا، مع ١٠ من أفراد القيادة، إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور - ليشتي. ولأول مرة في تاريخنا، أدرجت اليابان موظفات من النساء في تلك الوحدة الكبيرة لحفظ السلام. وكانت سبع من النساء أعضاء في الفريق، وهو عدد صغير نسبيا ولكن مع ذلك هام، كما نعتقد. وتسلم اليابان بالحاجة إلى توسيع أدوار وإسهامات النساء في العمليات الميدانية للأمم المتحدة بل وإلى زيادة مشاركة النساء على جميع المستويات. ونحن نبدأ بعمل ما في وسعنا ولكن كلنا عزم على توسيع جهودنا وزيادتها.

وفي هذه الذكرى الثالثة، أؤكد من جديد التزام وفدي بتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن؛ ويشجب وفدي انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والفتاة في حالات الصراع، أينما وقعت هذه الانتهاكات.

وكلنا ندرك أن تجربة النساء مع الصراع تختلف بطرق شتى من تجربة الرجال. ففي حالة الصراع، كثيرا ما تكون النساء أرامل حزينات لفقد أزواجهن وأمهات حزينات على أطفالهن المفقودين وضحايا للعنف الذي يستهدف نوع جنسهن. ومع ذلك، فإن أدوار النساء تتغير اليوم في جميع الجوانب، كما أصبح للنساء قرار في كيفية مشاركتهن في تسوية الصراع. ويمكن أن تشارك المزيد من النساء ليس بتوفير الدعم غير العسكري فحسب وإنما أيضا بالاضطلاع بأدوار هامة في بناء السلام إذا أردن ذلك.

ومن أجل توفير استجابة فعالة للاحتياجات والأولويات الفذة للنساء والفتيات اللائي يقمن بهذا النطاق من المهام، يتعين إدماج المنظورات الجنسانية بصورة أكثر انتظاما في جميع الأنشطة المتصلة بالسلام والأمن. وما زال ينتظر عمل الكثير في هذه الصدد. وتأمل اليابان أن يبذل مجلس الأمن والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة - بما فيها المكاتب المسؤولة عن هذه القضايا في داخل الأمانة العامة - جميعها كل ما في وسعها للتنفيذ الكامل والمنتظم للتوصيات الواردة في هذا القرار.

وفي الختام، لعل هذه المناقشة تكون إظهارا لالتزام راسخ من المجتمع الدولي برمته بتحقيق هدف إقامة عالم يسوده السلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

**السيد كيم سام - هوون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، يا سعادة السفير نيغروبونتي، على تنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واسمحوا لي أن ابدأ بالإشادة بكم، سيدي، على الطريقة الأكثر ملاءمة التي اخترتموها لتوجيه النقاش لإحياء الذكرى الثالثة لذلك القرار التاريخي. وأعتقد أن التركيز على التنفيذ أمر توقيته مناسب وضروري على حد سواء. ومنذ اعتماد القرار، عقد مجلس الأمن عددا من المناقشات المفتوحة لكي يجدد تأكيد التزامه بتحديد مكان متميز للمنظورات الجنسانية في جدول أعماله الجاري. وبفضل ذلك الالتزام، فإن من المقبول على نطاق واسع الآن أنه لا بد من التصدي بنشاط لشواغل النساء والفتيات في أمور تسوية الصراع وبناء السلام.

وفي مناسبة الذكرى الثانية لصدور القرار في العام الماضي، قدم تقرير الأمين العام (S/2002/1154) مجموعة

شاملة من التوصيات لفعل ذلك، كما اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2002/32) يدمج الكثير من التوصيات في نداء للعمل من جانب المجلس والأمين العام والدول الأعضاء. والمهمة الآن تتمثل في ضمان التنفيذ الكامل والمستمر لهذه التوصيات.

وفي هذا الصدد، فإنني ممتن للبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام غينو بشأن العمل الذي قامت به إدارة عمليات حفظ السلام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبيان السيدة آمي سمايث بشأن تجربتها في الميدان بوصفها كبيرة المستشارين للمسائل المتعلقة بنوع الجنس في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد حددا بوضوح التقدم المحرز حتى الآن فضلا عن التحديات التي ما زالت تواجه التنفيذ.

وترحب جمهورية كوريا بالتقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في المقر وفي الميدان. ونشعر بالتشجيع لأن الأخصائيين الجنسانيين اليوم معينون في ١٠ من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يساندهم وينسق بينهم مستشار جنساني في إدارة عمليات حفظ السلام. كما نشيد بالتقدم المحرز في توفير تدريب في المنظورات الجنسانية للموظفين في عمليات حفظ السلام. ونحن نعلم ونقدر أن الكثير من قوة الدفع للتقدم وفرها مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، برئاسة السيدة أنجيلا كينغ.

إننا نشجع الأمانة العامة على الاستمرار في بذل الجهود نحو الاستكمال التام لهذه التدابير. كما نرى أن المراجع للقضايا المتعلقة بنوع الجنس مدرجة في تقارير إدارة عمليات حفظ السلام إلى المجلس. وكنا نحبذ أن نرى الكثير من المعلومات التفصيلية في هذه الإشارات. ونأمل أن تقدم لنا هذه المعلومات في المستقبل في تقارير البعثات، وكذلك عندما يقدم الأمين العام تقريره المقبل إلى المجلس في العام ٢٠٠٤ حول هذه المسألة.

وفي هذه الأثناء، نشجع بقوة أن يتم جمع البيانات الخاصة بعمليات السلام، وأن تكون مفصلة حسب نوع الجنس والسن. وإذا أريد للسياسات أن تكون فعالة، فلا بد أن تعكس بدقة حقيقة الوضع في الميدان، إذ أن تجربة الصراعات وبناء السلام تختلف كثيرا بالنسبة للرجال والنساء وحسب الأعمار المختلفة.

كما نلاحظ عدم إحراز تقدم في مجالات أخرى. فلم تحدث أية زيادة تذكر في عدد النساء المعينات كممثلات خاصات أو مبعوثات خاصات للأمين العام. وعلى أي حال لن يكون تعيين النساء في مهام بارزة وفي مناصب الاختصاص في شؤون نوع الجنس في بعثات السلام إلا بداية الطريق. فقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) طالب بالدمج الكامل لمنظور نوع الجنس وبزيادة مشاركة المرأة في برامج عمليات السلام، وحفظ السلام، والعمليات الإنسانية وعمليات إعادة التأهيل والبناء، وكذلك في برامج نزع السلاح والتسريح والإدماج.

إن جمهورية كوريا تأمل أن يكون استثمار الأمم المتحدة في الموظفين، والخبرة والتدريب عاملا حفزاً لمشاركة جميع الأطراف المعنية في العمل، بما في ذلك أطراف الصراعات المسلحة، بتحقيق رؤية مجلس الأمن التي يجسدها قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا السياق، فإن استمرار استعداد المجلس لمراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام سيكون مفيدا، من حيث أنه يكمل ويدعم عمل الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة على تعزيز دور المرأة كطرف فاعل في عملية التغيير سواء في أزمنة السلم أو الصراعات.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إندونيسيا.

**السيد جيني** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة اليوم بشأن البند المعروض علينا من جدول الأعمال، والذي يعكس تصميم المجلس المتجدد على حماية المرأة في الصراعات المسلحة، وتعزيز دورها في التصدي لقضايا السلم والأمن. وأود كذلك، أن أشكر وكيل الأمين العام جان - ماري غينو والسيدة إيمي سميث على إحاطتيهما الهامتين.

وبمناسبة ذكرى اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلم والأمن، يود وفدي تأكيد تأييدنا للقرار. ومنذ اعتماده في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠، سجلنا تقدما مشجعا نجم عن تطبيق القرار من قبل الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من القطاعات ذات الصلة في المجتمع المدني.

لا تزال مستمرة عملية تعميم الأنشطة المتعلقة بمراعاة المنظور الجنساني التي تقوم بها أجهزة الأمم المتحدة في مجالات حفظ السلام وإعادة بناء السلام ونزع السلاح. ونرحب بمبادرة إدارة شؤون عمليات حفظ السلام لإدراج نقاط اتصال ووحدات معنية بشؤون نوع الجنس في العمليات الميدانية، وكذلك بمبادرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وإدارة الشؤون السياسية، لتشجيع أنشطة البرامج المعنية بتعزيز دور المرأة في عمليات بناء السلام. ونرحب كذلك بقيام إدارة شؤون نزع السلاح بوضع خطة عمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني، التي أدخلت منظور المساواة بين الرجل والمرأة في مجالات نزع السلاح والأمن. ونرحب أيضا بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والتي تعمل كمحور تنسيقي لتنفيذ جميع جوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وقد لاحظ وفدي مع الاهتمام الأنشطة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية لنشر القرار ولدعم دور المرأة في السلم والأمن. ومساهمة هذه المنظمات فيها تعزيز لعمل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

وعلى الرغم من التقدم المذكور آنفا، هناك الكثير مما ينبغي فعله في المستقبل. ونحن نرى أنه ما دامت الصراعات تنشب في مناطق مختلفة من العالم، سوف نستمر في التعامل مع موضوع المرأة والمجموعات السكانية المستضعفة الأخرى في هذه الحالات.

وأثناء أي صراع مسلح، يلاحظ أن المرأة كثيرا ما تُستهدف من جانب الجماعات التي تستخدم الإرهاب كأسلوب في الحرب، وكثيرا ما تعاني من العنف القائم على أساس نوع الجنس. وكثيرا ما أُجبرت المرأة على العمل في المجال الجنسي وجرى اختطاف النساء والاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي.

وعندما تضطر النساء إلى مغادرة بلدانهن ويصبحن لاجئات ومشردات داخل بلدانهن، غالبا ما يجدن أنفسهن عرضة للعنف في المعسكرات. وقد ورد في تقرير لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعنوان ''المرأة والحرب والسلام'' أن الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات قد حدث في معسكرات اللاجئين في بعض مناطق الصراع، وكانت آثاره مدمرة. وبلغ معدل الحمل بين الفتيات دون سن العشرين ٥٠ في المائة في هذه المعسكرات. وكثيرا ما تعرضت النساء للاعتداءات من جانب أفراد ينتمون إلى مجموعات عرقية مختلفة. وكثيرا ما تعرضنّ أيضا للانتهاك من جانب الأقرباء.

وقد سببت الصراعات المسلحة آثارا شديدة السوء على صحة النساء. وكان الوقع أشد سوءا بالنسبة للمرأة الحامل أو المرضعة. وغالبا ما تعرضت النساء للأمراض المعدية، والإصابات والجروح، والإنهاك الذهني والأمراض المتصلة بالضغوط النفسية. هذا في حين أن فرص الوصول إلى الخدمات الصحية أصبحت نادرة لأن الحرب دمرت النظم الصحية وأعاقت الوصول إلى مقدمي العناية الطبية.

وفي بعض مناطق الصراع تعرضت النساء لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة/مرض الإيدز. وحسب تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تتعرض النساء في مناطق الحروب لمرض الإيدز بسبب العنف والاستغلال الجنسي، وعدم توفر المرافق الصحية والعناية الطبية الكافية، وبسبب المعدات الطبية الملوثة والاختلاط بين المحاربين والمدنيين. وكانت هناك عوامل مساندة ولكنها ليست أسبابا مباشرة للوباء تتمثل في الأوضاع الاقتصادية والصدمات النفسية وسوء التغذية.

وقد أيد وفدي في الماضي الجهود الدولية المتضافرة لتخفيف معاناة المرأة التي تجد نفسها في دائرة هذه الصراعات. ونرى أنه ينبغي اعتبار حقوق المرأة في مناطق الصراعات أولوية واضحة وراسخة في عملية صنع وبناء السلام، وحل الصراعات، وكذلك في خطط التسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات.

ونشدد بوجه خاص على الجهود المبذولة لجعل المرأة أساسية في بناء السلام من خلال تعميق فهم آثار الصراعات على وضع المرأة، وتحسين حمايتها ومساعدتها، ووضع المرأة ومنظور مراعاة المساواة بين الرجل والمرأة في لب عمليات السلام، وتوطيد العدالة فيما يتعلق بنوع الجنس. ونقدر كذلك المبادرات الرامية إلى تطوير العمل من خلال شبكات الاتصال بين الأطراف الفاعلة من النساء مثل شبكة عمل المرأة للسلام في حوض نهر مانو.

ويشدد وفدي على ضرورة التصدي لحالات الاستغلال الجنسي وانتهاك حرمات النساء والفتيات في حالات الأزمات الإنسانية والصراعات، بما في ذلك في الحالات التي يتورط فيها العاملون في العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام. ونرحب في هذا الصدد، بنشرة الأمين العام المتعلقة بالإجراءات الخاصة لمنع الاستغلال الجنسي والانتهاكات الجنسية وغيرها من الإجراءات التي طورتها منظومة الأمم المتحدة للتصدي لهذه الحالات.

ونرى كذلك أنه ينبغي للبلدان المساهمة بقوات لحفظ السلام، أن تضع مدونات سلوك لأفرادها العاملين في حفظ السلام تدخل فيها المبادئ الأساسية الستة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بحالات الطوارئ، والأحكام ذات الصلة في إعلان وبرنامج عمل بيجين، والنتائج التي توصلت إليها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالمرأة، والأحكام ذات الصلة في اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة. ونشجع البلدان المساهمة أيضا على وضع إجراءات تأديبية وآليات محاسبة مناسبة، وعلى تعميق الوعي بمسؤوليات أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخاصة فيما يتعلق بحماية المجموعات المستضعفة من السكان.

كان من ضمن توصيات الأمين العام في تقريره السابق إعرابه عن اعتزامه، الذي نؤيده، أن ينشئ قاعدة بيانات للأخصائيين في شؤون المرأة والمجموعات وشبكات العمل النسائية في البلدان والمناطق التي تعاني من الصراعات. ونحن نتطلع إلى أي توضيح يقدم لنا بشأن التقدم المحرز في إنشاء قاعدة البيانات، والتي ستكون عوناً كبيراً عندما يندلع صراع في منطقة ما. وفي هذا المجال نوصي بأن تحظى هذه

الفكرة بدعم الدول الأعضاء في المنظمة والمانحين والمجتمع المدني في سبيل توفير الدعم المالي والسياسي والفني لمبادرات المرأة في مجال بناء السلام وشبكات العمل النسائية.

وتتطلع إندونيسيا إلى انعقاد الدورة الثامنة والأربعين للجنة مركز المرأة في عام ٢٠٠٤، والتي وفقاً لبرنامج عملها المتعدد السنوات للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، ستستعرض موضوع مشاركة المرأة بصورة متساوية في منع الصراعات، وإدارة وحل الصراعات، وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

كما نرحب بالمبادرة التي قامت بها شعبة النهوض بالمرأة بالتعاون مع مكتب المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وإدارة الشؤون السياسية من أجل تنظيم اجتماع لفريق من الخبراء بصدد ”اتفاقيات السلام باعتبارها وسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة مشاركة المرأة – إطار الأحكام النموذجية“ يعقد في أوتاوا، كندا من ١٠ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

وتود إندونيسيا أن تعيد تأكيدها على الالتزام بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والإسهام بصورة بناءة في المداولات حول هذه المسألة في الدورة المقبلة للجنة وضع المرأة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تترانيا المتحدة.

**السيد ماهيغا** (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يشارك في هذه الجلسة المفتوحة بصدد الذكرى السنوية الثالثة لاتخاذ مجلس الأمن قراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أن أعرب عن تقدير بلادي لوكيل الأمين العام، جان – ماري غينو لما أورده في ملاحظاته الافتتاحية، التي نجدها مفيدة وذات نفع كبير في هذه المناقشات. وبالمثل، نعرب عن تقديرنا الكبير لحضور السيدة إيمي سميث، كبيرة المستشارين الجنسانيين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن ما قدمته مباشرة من معلومات عن خبراتها والتحديات الميدانية تستحق اهتمامنا الواعي والجاد. كما نعرب عن تقديرنا الشديد للدور الحفاز لمكتب المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة بقيادة السيدة أنجيلا كينغ. ونشجع السيدة كينغ على المثابرة على ذلك الدرب.

لقد كان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اعترافا بأهمية دور المرأة في منع وتسوية الصراع وفي بناء السلام. وكان أيضا اعترافا بحقيقة أن النساء لسن ضحايا في الصراعات بنسب عالية فحسب، بل يتقلدن أيضا العديد من الأدوار خلال الصراع وبعده بما في ذلك دور المقاتلات المدنيات والناشطات من أجل السلام والمشاركات في جهود إعادة البناء. وكان القرار أيضا اعترافا بالحاجة إلى شغل النساء بصورة كاملة في صون السلم والأمن ودعمهما وإلى جعل ذلك الدور مجسدا ومرئيا.

ويصف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) دورا لكل المشاركين في تنفيذه. ومن الواضح بعد مضي ثلاث سنوات على اتخاذه أن هناك فجوة من التصميم والواقع. ويتضح أن على الدول الأعضاء، إن كان للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن يصبح حقيقة، اتخاذ التدابير الملائمة من أجل وضع أحكامه موضع التنفيذ.

ويقودني هذا إلى طرح بعض الأسئلة: هل تمكنا من إضفاء معنى على القرار بإدماج المنظور الجنساني في كل عمليات حفظ السلام؟ هل استطعنا تخصيص الموارد الكافية بما فيها الموارد البشرية، للسماح بتسهيل العمليات الجنسانية كجزء من عمليات حفظ السلام؟ هل دبرنا ما يلزم لتدريب الموظفين بما يتفق والقرار؟

عند هذه النقطة، أرى أن المهم تقدير أهمية تعيين مستشارة جنسانية مؤقتة في إدارة عمليات حفظ السلام. هذا تطور نرحب به دون شك إذ يدلل، في نظر وفدي، على أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وصلته بالواقع. وإذ نعرب عن الأمل في أن تتصدر المستشارة الجنسانية إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، فمن المهم أن يؤمن طلبها الدعم والتعاون اللازمان من منظومة الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء أيضا. ونحن نشير بالتقدير إلى أن منصب المستشارة الجنسانية الأقدم مرصود لبعثة حفظ السلام في ليبريا. ونرجو أن يُعجل بهذا التقليد مستقبلا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشارك المجلس في الجهود التي بُذلت في منطقتي أفريقيا والجنوب الأفريقي من أجل إضفاء معنى على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد دللت حالات الصراع كاملا على قدرة النساء على تقلد أدوار نشطة ورائدة في حل الصراعات. والنساء في المنطقة يتزايد اهتمامهن بالمسائل المتعلقة بالسلام والأمن. كما يزداد وعي المؤسسات السياسية والعسكرية والجماعات المسلحة بدور النساء وإمكاناتهن في تلك المجالات. والنساء، من جانبهن قد أصبحن مجموعة قوية في تعزيز دورهن في مسائل السلم والأمن وأثبتن ضرورتهن في ذلك الميدان. وانشغال النساء في عملية السلام في بوروندي يؤكد هذه النقطة.

وفي الإطار الأوسع لتسهيل الاندماج الجنساني، وضعنا لأنفسنا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هدف بلوغ نسبة ٣٠ في المائة كحد أدنى لتمثيل النساء في الكيانات السياسية واتخاذ القرار بحلول عام ٢٠٠٥. وتشير الحالة الإقليمية العامة إلى أن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تحرز تقدما في هذا المضمار. ولقد هيأت دولتان عضوان على الأقل التمثيل للنساء في تعديلاتهما الدستورية. وتجارب النساء القتالية وأدوارهن المدنية في حركات لتحرير في الكثير من هذه البلدان قد أثبتت أهميتها ومهدت السبيل للانشغال المنطقي للنساء في الحكم والمصالحة وبناء الأمة فيما بعد الصراع.

وهناك ازدياد تدريجي متعمد في نسبة التمثيل للنساء في العديد من الكيانات في معظم الدول الأعضاء، وبما أن معظم الدول الأعضاء في المنطقة ستجري انتخاباتها العامة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، فمن المتوقع أن تُنتهز فرص تلك الانتخابات القادمة وغيرها من التدابير لتعزيز الهدف الأدنى الفوري وهو ٣٠ في المائة وبلوغه. وستستمر عملية تمكين المرأة في مسيرتها بعد ذلك. ومن المحتم ألا يقتصر الأمر على إيلاء مشاركة النساء اهتماما شكليا، بل يجب الاعتراف بحقيقة أن أساس السلام الدائم والتنمية والحكم الصالح وحقوق الإنسان والعدالة تكمن في اضطلاع النساء بدور كامل كشركاء متساوين في كل عمليات السلام وفي صون السلام.

وتعمل بلادي، تترانيا، في تعاون وثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لضمان أمن اللاجئين بمن فيهم النساء والفتيات، ولتأكيد الطابع الإنساني والمدني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين.

وإذ نستعد في منطقة البحيرات الكبرى للمؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، فمن دواعي غبطتنا أن نلاحظ أن النساء قد أعددن لأنفسهن مكانا كمشاركات ذوات أهمية في العملية الإعدادية المؤدية للمؤتمر.

وعلى الرغم من أننا نأخذ علما بالخطوات الإيجابية القليلة التي تتخذ لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فمن دواعي القلق لنا جميعا أن النساء ما زلن يشكلن شريحة صغيرة من أولئك الذين يشتركون في المفاوضات بشأن السلم و الأمن. وما زلن يُهمشن في معظم عمليات التخطيط

لما بعد الصراع. ويعتقد وفدي أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو أداة قوية في أيدينا. والتحدي الذي يواجهنا هو أن نستغل تلك الأداة لكي تحقق النتائج المرجوة منها. ولن يحدث هذا إلا إذا شحذنا الإرادة السياسية لتخصيص التمويل اللازم، وللتعرف على العدد اللازم من الموظفين وإتاحة التدريب المطلوب لجعل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سبيلا لحياتنا السياسية. إن مناقشات اليوم هما إسهام ذو قيمة في استدامة الزخم من أجل التغيير في هذا الاتجاه. لقد ولد الاتجاه نحو تمكين النساء ديناميته الخاصة التي لا يمكن إهمالها أو عكس مسيرتها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

**السيد كوتشينسكي** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود ان أتقدم بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لهذه الجلسة المفتوحة الهامة التي تصادف الذكرى السنوية الثالثة للقرار التاريخي المتعلق بالمرأة والسلام والامن، الذي اتخذ خلال رئاسة ناميبيا للمجلس وبمشاركة أوكرانيا، التي كانت عضوا في المجلس. وكما ذُكر من قبل، قد عززت تلك الوثيقة بصورة خاصة، الشرعية السياسية لكفاح المرأة من أجل اتخاذ مقعد على طاولة التفاوض، ووفرت إطارا يمكن من خلاله معالجة حماية المرأة ودورها في بناء السلام.

أود الإعراب عن تقديرنا للامين العام المساعد والمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، السيدة أنيجلا كينغ، وجميع أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك لوكيل الامين العام، السيد جان - ماري غينو، على أنشطتهم في تعزيز جهود التعاون لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولكن، بالرغم من التقدم المحرز، لم تدرج بعد، قضايا تمثيل المرأة والمنظور الجنساني بطريقة منتظمة في جميع نشاطات الامم المتحدة المتعلقةب بالسلم والأمن.

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، ركّز مجلس الأمن اهتمامه بشكل متزايد على حالة النساء والفتيات في الصراع المسلح. بيد أن تلك القضايا نوقشت في أغلب الأحيان كبند منفصل، بدلا من إدماجها في مداولات موسعة للمجلس. ومن أجل الاستجابة بفعالية لاحتياجات وأولويات النساء والفتيات خلال الصراع المسلح، نرى أنه يجب إدماج المنظور الجنساني بطريقة منتظمة في جميع جهود بناء السلم وحفظ السلم وصنع السلم، بالإضافة إلى العمليات الإنسانية وعمليات إعادة البناء.

ومن سوء الطالع، إن النساء والفتيات يُستهدفن، في صراعات اليوم بشكل مباشر وبصورة متزايدة، ويتهددهن الاغتصاب والعنف العائلي والاستغلال الجنسي والاتجار بهن والإذلال الجنسي والتشويه. وهن يتعرضن لخطر متزايد في جميع الظروف، سواء كان ذلك في البيوت، أو في الترحال أو في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. ولهذا السبب نرى أنه ينبغي لجميع الاستجابات الإنسانية في حالات الصراع أن تشمل الإبلاغ المنتظم عن العنف الجنسي، وأن تركز على الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في مجال الصحة الإنجابية، وأن تعكس سياسة توجيهية معززة بشأن الاستجابات للعنف القائم على أساس نوع الجنس والاستغلال الجنسي.

ومن المهم أن يعكس نظام روما الأساسي التطورات الجديدة الهامة في مجال تجريم العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وتأسيس هياكل تضمن التحقيق الفعّال ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وبهذا فان نظام روما الأساسي يمثل المعاهدة الأولى

التي تعتبر أعمالا محددة معينة من أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس من ضمن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، علينا ألاّ ننسى واحدة من أسوأ العواقب الوخيمة الممكنة — خطورة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. ونرى أنه ينبغي للتدابير المتعلقة بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن تنعكس بصورة أفضل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقد أدرجت أوكرانيا بالفعل التدريب في مجال التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البرامج التدريبية الوطنية للأفراد العسكريين في الاستعداد لنشرهم في البعثات.

ومع أن المرأة تقع في أغلب الأحيان ضحية للصراع المسلح، لا يمكن اعتبارها متلقية سلبية فقط عاجزة عن تقرير مصيرها بنفسها. بل يتعين على المجتمع الدولي الاستفادة من استخدام قدرة المرأة الكامنة كعنصر في الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام.

شهدت السنوات الاخيرة ازدهار ونمو في حركة السلام النسائية النشطة. فمن أنشطة القواعد الشعبية إلى شبكات العمل والحملات الدولية، وفرت المنظمات النسائية طاقة وتركيزا جديدين لبناء السلم. وبالرغم من العراقيل والصعوبات التي تواجهها، كان للعديد منها أثر إيجابي على عمليات السلام المحلية والوطنية. ويمكن ملاحظة ذلك في ليبريا وبوروندي وجنوب أفريقيا، وكذلك في الشرق الأوسط، والبلقان وجنوب شرق آسيا، حيث أن شبكات العمل النسائية في كفاحها من أجل السلام تسد مسارب الصراع الفاصلة بالرغم من التهديدات والأذى. والمساهمات المقدمة عن طريق المبادرات غير الرسمية من الجماعات وشبكات العمل النسائية المحلية ينبغي أن تحظى بالتقدير والدعم من المجتمع العالمي.

وتضطلع المنظمات الإقليمية كذلك بدور هام في حماية المرأة ودعم دورها في بناء السلم. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي الانتباه إلى مبادرات منتدى تعاون المرأة في بلدان ''GUAAM'' — أذربيجان وأوزبكستان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا. ويتضمن القرار الذي تم اتخاذه في الاجتماع الثاني لتلك الهيئة، المعقود في كييف العام الماضي، حكما يهدف إلى إنشاء حركة سلام دولية، بعنوان ''المرأة ضد العنف، والصراعات والحروب''. ودعا المنتدى أيضا الأمين العام إلى استخدام كل ما في وسعه وسلطته لتكثيف الجهود الرامية الى تسوية الصراعات المسلحة القائمة وتفادي ظهور صراعات جديدة.

وبالرغم من تزايد المعلومات والمعرفة بشأن تجارب المرأة في الصراع، فإن التوثيق المنهجي لجهودها في بناء السلم لا يتوفر إلا بنسبة قليلة جدا. والعمل الذي تقوم به المرأة ما زال إلى حد كبير مختفيا عن أنظار وسائل الاعلام العالمية وصانعي السياسات. ولا يزال التشكك في إسهام المرأة يعرقل تطورات السياسات العامة والعملية الهادفة إلى دعم وتعزيز مشاركة المرأة. وربما كان وجود امرأة واحدة فقط على رأس بعثة لحفظ السلام نتيجة لهذا التشكك. ويؤيد وفدنا نداءات الأمين العام والمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية الموجهة إلى الدول الأعضاء للعمل بأسلوب استباقي بتعيين النساء لشغل مناصب متقدمة في صنع القرار وزيادة توظيفهن في أفرقة المراقبين العسكريين وكتائب حفظ السلام ووحدات الشرطة المدنية. وينبغي تأسيس قاعدة بيانات واسعة عن النساء ذوات الخبرة في حفظ السلام والنظم الأخرى ذات الصلة.وهناك ثماني نساء من بلدي يعملن بالفعل ضمن الوحدات العسكرية والشرطة المدنية، ونرغب في زيادة هذا العدد.

ونعتقد أن لمجلس الأمن مسؤولية خاصة عن دعم مشاركة المرأة في عمليات السلام من خلال ضمان التوازن بين الجنسين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأود أخيرا، أن أذكّر الأعضاء بأحد أعظم التقاليد العريقة لشعوب القوقاز. يمكن للمرأة أن توقف إراقة الدماء بمجرد إلقاء وشاحها بين المتحاربين. وهذه ممارسة عمرها قرون عديدة، ولكن ألا يتعين علينا أحيانا أن نراعي حكمة أسلافنا؟

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الفلبين.

**السيد ميركادو** (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي الرئيس، لإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي رأينا، أن المناقشة المفتوحة هذه تحافظ على زخم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونحن نقيّم العمل الذي تم انجازه لتحسين وضع المرأة في حالات الصراع، بما في ذلك دورها في تسوية الصراع، ومنع نشوب الصراع وبناء السلم.

ونود أن نشكر وكيل الأمين العام غينو على تقريره بشأن الجهود التي تبذلها إدارة حفظ السلام في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع بعثات حفظ السلام. ونؤيد جهوده لإدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام.

وبالمثل نود أن نعرب عن تقديرنا للسيدة آن سميث، كبيرة المستشارين للقضايا الجنسانية في بعثة منظمة الامم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على تشاطرها معنا خبرهما، وكذلك تحديد التحديات التي واجهتها في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال عملها على أرض الواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤيد اقتراحها الرامي إلى زيادة عدد أفراد الشرطة النسائية في عمليات حفظ السلام، حيث يمكنهن تفهم محنة النساء والفتيات بطريقة أفضل.

وينبغي بصفة أساسية، أن يكون لتسوية الصراعات والعمليات السلمية بُعد جنساني. فالزيادة في تجميع الأسلحة في المجتمعات خلال فترات ما بعد الصراع يُعزى إلى دور المرأة. لقد أثبت برنامج ”الأسلحة مقابل التنمية“، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في ألبانيا مدى الدور الحيوي الذي قامت به المرأة قي عملية نزع أسلحة المدنيين في فترة ما بعد الصراع المسلح، وساهمت من ثم في تخفيف الأخطار التي تهدد النظام العام.

ولكي يتسنى بناء سلام دائم، لابد أن تشمل عمليات التفاوض على جميع المستويات كل الأطراف الفاعلة الهامة، بمن فيها النساء. ومن شأن إشراك النساء في عملية التفاوض أن يكفل مشاركتهن وانخراطهن في الهياكل السياسية، والاجتماعية، والمدنية، والاقتصادية، والقضائية في فترة ما بعد الصراع. وتتطلب الإجراءات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل الرامية إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية بعد انتهاء الصراع المسلح إسهامات والتزامات من الرجال والنساء على حد سواء، فيما يتعلق بالسلام والأمن والتنمية. وفضلا عن ذلك، لا بد من متابعة العمليات الرسمية وغير الرسمية، على حد سواء، من خلال التعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تنادي بقيام المرأة بدور في بناء السلام.

ونواصل نحن في الفلبين بذل الجهود لتحقيق السلام والديمقراطية والتنمية. ونسلم بأن المرأة قد عانت أشد المعاناة في الصراعات المسلحة وأنها ساهمت ببذل جهود كبيرة لوضع نهاية للصراعات. وتحتل النساء الفلبينيات مكان الصدارة فيما يتصل بحل الصراعات، إذ قمن بأدوار رئيسية في عملية السلام في الفلبين.ومنذ أكثر من ١٠ سنوات مضت، أنجزت لجنة التوحيد الوطني، التي ترأسها امرأة، الأعمال الأساسية التي قامت عليها عملية السلام. وعُززت

هذه اللجنة بإنشاء مكتب لمستشار رئيس الجمهورية المعني بعملية السلام، الذي ترأسه أيضا امرأة، تتوفر لديها خبرات واسعة في العمل مع المنظمات غير الحكومية في مجال حل الصراعات.

ومكتب مستشار رئيس الجمهورية المعني بعملية السلام يدير عملية السلام ويشرف عليها من خلال عدة برامج: أولا، بمتابعة الإصلاحات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية التي تعالج الأسباب الرئيسية للصراع المسلح الداخلي؛ وثانيا، عن طريق التوصل إلى توافق في الآراء وتخويل السلطة من أجل السلام، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين الأديان لتحقيق وإدامة التفاهم بين الثقافات فيما بين المسيحيين والمسلمين في مينداناو؛ وثالثا، بإدامة وتعزيز مناطق السلام من خلال إجراء مفاوضات السلام مع مختلف جماعات الثوار؛ ورابعا، بتنفيذ برامج لإعادة تأهيل الثوار السابقين وإعادة إدماجهم وأسرهم في مجتمعاتهم المحلية؛ وخامسا، بتهيئة ورعاية مناخ يفضي إلى السلام من خلال برامج الدعوة إلى السلام.

وتواصل حكومتي، في شراكة مع زعيمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني، إصرارها على السعي من أجل وضع خطة لإحلال السلام وتحقيق التنمية بشكل دائم. ونركز بصفة خاصة على تدريب القيادات الشابة من النساء في مجال بناء السلام وتوفر التدريب على سبل كسب المعيشة ومساعدة المقاتلين وأسرهم والمساعدة على إعادة إدماجهم في المسار الرئيسي للحياة المدنية والاقتصادية والاجتماعية.

ونتطلع قدما إلى الدورة الثامنة والأربعين للجنة مركز المرأة، المقرر عقدها في عام ٢٠٠٤، وعندئذ سنستعرض القضية الموضوعية المتعلقة بمشاركة المرأة على قدم المساواة في بناء السلام في فترات ما بعد الصراع. ونري أن هذه الدورة تهيئ فرصة أخري لمناقشة موضوع مراعاة المنظور الجنساني في القضايا ذات الصلة بالسلام والأمن. ونأمل أن يعزز المجتمع الدولي التزامه بضمان زيادة مشاركة المرأة في عمليات منع نشوب الصراعات على جميع مستويات اتخاذ القرارات.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل كرواتيا، وأعطيه الكلمة.

**السيد دروبنجاك** (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالثناء على رئاسة الولايات المتحدة لعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الأهمية بمكان المضي على الطريق الذي مهده ذلك القرار لنثبت بالممارسة أنه لا يزال الوثيقة ذات الوجهة العملية والتي تحقق النتائج.

الموضوع المعروض علينا هام بقدر ما هو معقد. ويستطيع المرء أن يتكلم عنه من زوايا شتى ومع ذلك لا يتطرق إلى جوانب كثيرة هامة منه. وكرواتيا، البلد الذي تعرض في وقت غير بعيد لعدوان مسلح وشهد ويلات الحرب، اكتسبت معرفة لها قيمتها عن بعض جوانب الميدان الذي نناقشه اليوم. دعوني أتشاطر مع المجلس بعضا من خبرات وإنجازات كرواتيا في هذا الصدد.

لقد أدرجت اللجنة الحكومية للمساواة بين الجنسين – وهي لجنة حكومية دولية مخولة بوضع السياسات وبتنسيق جميع الأنشطة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين على جميع المستويات – فصلا عن المرأة في حالة الصراع المسلح في السياسة الوطنية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين للفترة ما بين ٢٠٠١–٢٠٠٥ وبرنامج تنفيذها. واعتمد البرلمان الكرواتي كلتا الوثيقتين.

وقد توخينا تنفيذ الأنشطة التالية بحلول عام ٢٠٠٥. ستقوم لجنة المساواة بين الجنسين، بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما المنظمات غير

الحكومية، بإبلاغ النساء، بصورة مستمرة، بأعمال المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وستقوم بتثقيف النساء والأطفال عن موضوع الألغام الأرضية وأنواع أخري من المتفجرات؛ وتضمن تقديم المساعدات الملائمة إلى المشردين واللاجئين وضحايا الحرب الداخلية؛ وتشارك في تنفيذ التدابير الرامية إلى تبسيط عودهم إلى المجتمع وإعادة إدماجهم فيه.

واللجنة مخولة أيضا بمهمة تعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة المرتبطة بحفظ السلام على جميع المستويات؛ وتعزيز المعرفة بالقانون الإنساني وحقوق الإنسان؛ والعمل على زيادة تمثيل المرأة في الهيئات التي تعالج قضايا الأمن وسياسة الدفاع في جمهورية كرواتيا.

وبالفعل تحققت بعض النتائج الملموسة في السعي إلى تحقيق الأهداف الواردة في الخطة الوطنية. ويسرني أن أبلغ المجلس بالحقائق التالية.

بموجب قانون الدفاع، المعتمد في عام ٢٠٠٢، أنشئت لجنة المساواة بين الجنسين في وزارة الدفاع. وتشكل أعداد المرأة، في الوقت الحاضر، في وزارة الدفاع الكرواتية وفي القوات المسلحة الكرواتية، زهاء ١٥ في المائة من القوى العاملة. ويشمل ذلك وزيرة الدفاع نفسها، فضلا عن وزيرات مساعدات وأمينة الوزارة.

وكجزء لا يتجزأ من عملية إضفاء الطابع العصري على تثقيف وتدريب القوات المسلحة، أدرج في الوقت الحاضر موضوعا القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية للأكاديمية العسكرية الكرواتية. وفي تدريس هذين الموضوعين، سيتم التركيز بصفة خاصة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة وإدخال تدابير ترمي إلى مكافحة العنف ضد المرأة في حالات الحرب، والصراعات المسلحة وفي أثناء مراحل الانتقال فيما بعد الصراعات.

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٣ اعتمد برلمان كرواتيا قانون المساواة بين الجنسين، الذي ينص في جملة أمور، على التزام جميع الهيئات الإدارية التابعة للدولة والكيانات الاعتبارية ذات الصلاحيات العامة بتطبيق تدابير خاصة مؤقتة واعتماد خطط عمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، وأدخل بذلك مبدأ مراعاة المنظور الجنساني في التشريع الكرواتي.

وفيما يتعلق بمشاركة كرواتيا في بعثات حفظ السلام، نحن نؤيد إدراج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام في الميدان، وننفذ أيضا هذه القاعدة بأنفسنا. وساهمت كرواتيا بأربع ضابطات إناث في الفرقة الألمانية المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وإضافة إلى ذلك، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أن أول ضابطة عسكرية تشارك في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، هي ضابطة برتبة رائد من الجيش الكرواتي.

وتقوم المنظمات غير الحكومية في كرواتيا بدور نشط لتشجيع دور المرأة في مجالات منع وتسوية الصراعات وبناء السلام. وتنفذ المرأة مشاريع شتى، تتراوح ما بين أنشطة زيادة الوعي وأنشطة بناء القدرات الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات اتخاذ القرار، وأنشطة محددة تقدم فيها المنظمات غير الحكومية المساعدة إلى النساء في المناطق المتعددة الأعراق والمناطق التي أصيبت بأضرار كبيرة بسبب الأنشطة المسلحة. ولكي يكتب النجاح لعملية بناء الثقة في فترة ما بعد الحرب، من الضروري إدخال النساء بصفتهن مشاركات ناشطات في عمليتي إعادة الإدماج وإعادة التعمير في فترة ما بعد الصراع. ولقد اكتسبت

كرواتيا خبرات كثيرة في هذا المجال، ونحن على استعداد لتبادل هذه الخبرات مع الآخرين.

ولا يمكن النظر في موضوع حماية المرأة في الصراع المسلح ودورها الأساسي في منع الصراعات وبناء السلام من دون أن نأخذ في الحسبان أن المرأة من أكثر الناس تأثرا بالعنف وعدم الاستقرار الاقتصادي اللذين يسببهما الصراع المسلح في المجتمع. غير أنه عندما يتعلق الأمر بالتفاوض بشأن السلام، وإعادة البناء والمصالحة في فترة ما بعد الحرب، فإن النساء غير ممثلات بالقدر الكافي إلى حد كبير. ولذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز دور الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة حتى يمكنها ترشيد جهودها المبذولة لتمكين المرأة.

وتعزيز مشاركة المرأة في عمل إدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يمكن أن يحدث تغييرا حقيقيا على أرض الواقع. ولا يمكن تحقيق الانتقال والانتعاش وإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع في غياب المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة. إن كرواتيا ترحب بمشاركة المرأة المتزايدة في عمليات حفظ السلام، وعلى وجه الخصوص بين العاملين في مجال حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية.

ومن هذا المنطلق، نشجع بقوة الممارسة المتعلقة بإدماج منظور جنساني في عمليات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، يجب أن ندعم جهودنا لتحسين حماية المرأة في الصراعات المسلحة، إلى جانب تحسين مشاركتها في عمليات السلام وإعادة بناء مجتمعاتها. وكما ذكر الأمين العام، ”لن يتحقق السلم الدائم دون مشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة“. (S/2002/1154، الفقرة ٦٨).

اسمحوا لي بأن أختتم بياني فأقول إنه وإن كان قد جرى عمل الكثير، فإننا لا نزال نشهد عنفا مستمرا يمارس ضد المرأة خلال الصراعات، المرأة التي تضطر إلى الفرار من دارها لهذا السبب، وتفتقر إلى الرعاية الصحية وتتعرض للانتشار السريع للأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الصراعات وفي حالات ما بعد انتهاء الصراعات. ومن نافلة القول إننا بحاجة إلى أن نعمل المزيد على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية. ومداولاتنا هنا اليوم وأفكارنا البناءة هي جهودنا المشتركة في ذلك الاتجاه. ومن المشجع أن نرى مجلس الأمن ينخرط في هذه المناقشة. وأنتهز هذه الفرصة لأثني، مرة أخرى، على الجهد الذي بذل لعقد وتنظيم هذه الجلسة الناجحة.

**الرئيس** تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد لورين** (كندا) (تكلم بالانكليزية): شكرا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة الهامة. ونشكر السيد غينو على مخاطبة المجلس في هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ونرحب بالتعليقات التي أدلى بها شخصيا صباح اليوم. ونشكر أيضا رئاسة الولايات المتحدة لتهيئة فرصة للاستماع بشكل مباشر من المستشارة الأقدم في الشؤون الجنسانية بشأن عملها في الميدان. إن خبرة السيدة سميث في هذا المجال حاسمة لتخطي الفجوة بين السياسة والتنفيذ. ونحن نثني على ما تقوم به من أعمال.

تؤيد كندا بقوة وبشكل نشط التنفيذ التام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونرحب بجهود الأمم المتحدة لإدماج القرار في عملياته اليومية. وبينما نضم صوتنا إلى المتكلمين الآخرين في الاعتراف بالتقدم الذي أحرز، لا يمكننا أن ننسى أن هناك قدرا كبيرا من العمل يحتاج إلى القيام به.

ونرحب بجهود الأمم المتحدة التنسيقية التي تبذل عن طريق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وتسرنا، على وجه الخصوص، الجهود التي تبذلها إدارة شؤون نزع السلاح ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في شراكة مع مكتب إدارة الموارد البشرية، لوضع خطط عمل مفصلة تتعلق بالمنظور الجنساني، ستؤدي، في اعتقادنا، إلى توخي هذه الهيئات مزيدا من الفعالية والتمثيل في وضع البرامج والسياسات.

ونرحب بإنشاء وظيفة مستشار الشؤون الجنسانية مؤخرا في إدارة عمليات حفظ السلام، ونتطلع إلى التقييم الذي أعلنه السيد غينو صباح اليوم. ويهمنا أن نتعرف على وجهات نظر السيد غينو بشأن إمكانية قيام الإدارة بمبادرة مماثلة لمبادرة إدارة شؤون نزع السلاح، وإدارة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتيسير إدماج الاعتبارات الجنسانية في أنشطة الإدارة على نحو أفضل.

ونؤيد تأييدا قويا المبادرات المتعلقة بتدريب العاملين في حفظ السلام على أهمية إدماج منظور جنساني في عملهم. وفي هذا الخصوص، نهتم بالحصول على المزيد من المعلومات من السيد غينو بشأن الجهود التي تبذل لضمان تعميم المنظور الجنساني في كل وحدات التدريب، وعدم اقتصارها على وحدات تدريب خاصة بأحد الجنسين دون الآخر. ونعتقد أن هذا سوف يسهم إسهاما كبيرا في التصدي لهذه المسألة.

وترحب كندا ترحيبا حارا بإصدار الأمين العام في الأسبوع الماضي نشرة بشأن التدابير الخاصة بالحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ولقد كانت هذه الوثيقة منتظرة ومتوقعة، وهي توفر إطارا هاما للمساءلة في منظومة الأمم المتحدة، وللدول الأعضاء أيضا، فهي تكمل العمل الهام الذي قامت به فرقة عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن هذه المسألة. وإنشاء آليات للمراقبة والمتابعة خطوة تالية أساسية لمنع تلك الحوادث، ولتناولها، على نحو فعال في حال وقوعها.

يسرنا أن الممثل الخاص للأمين العام أنشأ لجنة معنية بالسلوك الشخصي، استجابة لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الاستغلال الجنسي في العام الماضي، وذلك لبحث قضايا سوء التصرف، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، التي تشمل أفرادا مدنيين وعسكريين ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ونحن نرحب بتعليق السيد غينو لإنشاء آليات مماثلة لكل البعثات.

ويهمنا أن يبلغنا السيد غينو بشأن عمل المتابعة الذي تقوم به الأمانة العامة لعقد الاجتماع الذي طلبته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لمناقشة طرق ووسائل مواجهة التحديات في مجالي السلوك والنظام.

(تكلم بالفرنسية)

مرة أخرى، ندعو إلى الإشارة بشكل صريح إلى الاعتبارات الجنسانية في كل الولايات التي يأذن بها مجلس الأمن. وعدم توفر معلومات في التقارير المقدمة لمجلس الأمن، كما ذكر صباح اليوم، ينبغي ألا يكون عذرا لعدم اتخاذ إجراء. وأعضاء المجلس يمكنهم أن يطلبوا المعلومات من الأمانة العامة، وأن يستفيدوا من وجود الممثلين الخاصين للأمين العام في المجلس لمحاسبتهم وطلب المعلومات منهم بشأن وضع النساء والبنات، وبشأن طرق تعزيز حماية المدنيين. ونود أن نعرف ما هي الصعوبات التي واجهتها السيدة سميث في ضمان أن تصل تلك المعلومات إلى المجلس.

أما فيما يتعلق ببعثات المجلس الأخيرة إلى غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، فإننا ، شأننا شأن متكلمين آخرين، يسوؤنا أن تقاريرها جاءت خالية من الإشارة إلى مسائل المساواة بين الجنسين وليست فيها أية

إشارة إلى ما إذا كانت اجتمعت مع نساء أو مع وزارات ومنظمات تتعامل مع المنظور الجنساني. إن تلك البعثات ينبغي أن تشمل، بشكل منتظم، هذا البند في ولاياهَا. وينبغي أن تتناوله بشكل صريح في تقاريرها، وتطرح توصيات محددة بشأن حالة النساء والبنات. ونرحب بالتزام ألمانيا، في هذا الصدد، فيما يتعلق ببعثة المجلس إلى أفغانستان.

علينا أن نسترعي الانتباه، مرة أخر، إلى الحاجة التامة إلى قيام منظومة الأمم المتحدة ، وقيامنا نحن، الدول الأعضاء، بتحقيق توازن جنساني في المنظومة. لقد وضعنا في ١٩٩٥، في بيجين، هدف التوزيع الجنساني ٥٠/٥٠ في منظومة الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٠٠. وفي سياق اجتماع اليوم، فإن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يحث الأمين العام والدول الأعضاء على تحسين التوازن الجنساني. ومع ذلك، على مستوى الممثل الخاص للأمين العام، ليس هناك سوى امرأة واحدة في عمليات حفظ السلام، من الوظائف التي تقدر بخمسين وظيفة تقريبا. ويجب أن نعيد الالتزام بتحقيق هدف التوازن الجنساني٥٠/٥٠ هذا. وعلاوة على ذلك، كما ذكر السيد غينو، يجب أن نتذكر أن دورنا، كدول أعضاء، أن نقدم مرشحات.

ولا تزال كندا تنفذ تنفيذا نشطا التزاماهَا التي قطعتها على نفسها لدى اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويسرنا أن نعمل مع شعبة النهوض بالمرأة على تنظيم الاجتماع المقبل لفريق الخبراء ''بشأن اتفاقات السلم كوسيلة لتعزيز المساوة بين الجنسين وضمان مشاركة المرأة''، الذي من المقرر أن يعقد في أوتاوا في الشهر المقبل. وندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماهَا، والعمل على ترجمة هذا القرار إلى واقع بالنسبة للمرأة، لضمان حماية المرأة وإعطائها الفرصة للمشاركة في إعادة بناء مجتمعها.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على توفيركم محفلا لهذه المناقشة المهمة.

**السيد علييف** (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى من سبقوني إلى الكلمة، في الترحيب بالمبادرة التي أخذت بزمامها رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن، بعقد مناقشة علنية في المجلس بشأن بند جدول الأعمال ''المرأة والسلام والأمن''. ونتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام غينو والسيدة سمايث على ملاحظاهمَا القيمة.

إن البند قيد النظر يكتسي أهمية أساسية بالنسبة لبلدي. وهو في الوقت ذاته يحظى باهتمام جميع أعضاء المجتمع. وأود في هذا الصدد، أن أشكر الأمين العام وكل من أسهموا في إعداد التقرير المتعلق بالمرأة والسلام والأمن (الوثيقة S/2002/1154). فهذا التقرير يتضمن توصيات قيمة لتنظر فيها الدول الأعضاء. وأذربيجان توافق على تلك التوصيات وتؤيد تنفيذها بالكامل.

يشهد القرن الحادي والعشرين تحركا نشطا نحو تنفيذ عالمي النطاق لمبدأ المساواة بين الجنسين، ويشهد أيضا انتشار أنواع مختلفة من الصراعات أصبحت المرأة فيها، إلى حد مثير للجزع، ضحية وهدفا للفظائع والعدوان. وتحليل كلا الاتجاهين يثبت أن مفاهيم السلام والنهوض بالمرأة تترابط ترابطا لا تنفصم عراه في عدد من الأبعاد. وهذه العلاقة الترابطية تتضح بشكل لافت للنظر في حالات الصراعات المسلحة التي تؤثر عواقبها تأثيرا حادا على النساء والأطفال سواء بدنيا أو نفسيا.

ومع ذلك، ومع محاولة إدماج المنظور الجنساني في كل مرحلة من مراحل عملية حل الصراع المسلح، لا يمكن تجاهل الحقيقة الصارخة وهي أن النساء اللاتي يعانين نتيجة مختلف أشكال العنف يصبحن أكثر ترددا من الرجال في الاستفادة من برامج إعادة التأهيل.

وعلاوة على ذلك، فإن التقرير المتعلق بتأثير الصراع المسلح على النساء والفتيات، والذي أعده الأمين العام وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أشار إلى أن النساء والفتيات يعتبرن أهدافا غير متناسبة في الصراعات المسلحة المعاصرة، ويشكلن أغلبية الضحايا إجمالا.

ونحن نوافق على توصية الأمين العام بشأن ضرورة إدراك مدى ما تتعرض له النساء والفتيات من انتهاكات لحقوقهن الإنسانية الأساسية أثناء الصراع المسلح، وكفالة أن يتضمن تخطيط وتنفيذ عمليات دعم السلام التوعية بهذه الانتهاكات. وفي هذا الصدد، يمكن للمنظمات المحلية والدولية غير الحكومية التي تعمل من أجل حماية ومساعدة المتضررين من الصراعات المسلحة أن تكون بمثابة مصادر موثوق بها للمعلومات. وتحقيقا لذلك، فإن التعاون بين المنظمات الدولية بما فيها تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والحكومة المعنية، يشكل عنصرا حيويا في ضمان إحداث تغيير إيجابي في مواقف وطريقة تفكير النساء والفتيات المتضررات اللاتي يتوقف عليهن السلام والأمن.

وفي رأينا أن أحد أخطر آثار الصراعات المسلحة يحدث عندما تؤخذ النساء والفتيات المدنيات رهائن من جانب أطراف الصراع. ففي تلك الحالة تتعرض النساء والفتيات الرهائن لمختلف أشكال العنف التي تتراوح بين التعذيب وغير ذلك من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاغتصاب والعبودية والاتجار بالنساء والأطفال بغرض استغلالهم للأغراض الجنسية والسخرة والخدمات القسرية. وهنا، أود أن أذكر بأن لجنة وضع المرأة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أدانت بالفعل هذه الأعمال غير القانونية التي ترتكب ضد النساء والفتيات، وذلك في قرارها ٤٦/١ المعنون ”إطلاق سراح النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن في الصراعات المسلحة، بمن فيهم من يسجنون فيما بعد“. فقد أدانت تلك الهيئة هذا النوع من الأفعال العنيفة التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، والتي ترتكب ضد السكان المدنيين في مناطق الصراع المسلح، وطالبت برد فعال على تلك الأفعال، وعلى وجه الخصوص، بالإفراج فورا عن النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن في الصراعات المسلحة بمن فيهم من يسجنون فيما بعد.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه خلال العقد الماضي، تم وضع الأطر القانونية الدولية التي توفر الحماية للنساء والفتيات المتأثرات بالصراع المسلح. ومن المشجع أن النظامين الأساسيين للمحكمتين الدوليتين اللتين أنشأهما مجلس الأمن للنظر في الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والنظام الأساسي للمحكمة الخاصة لسيراليون، تم توسيعها جميعا لتشمل العنف القائم على أساس نوع الجنس، مثل الاغتصاب، والبغاء القسري والاتجار أثناء الصراع المسلح والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والعبودية.

في الوقت ذاته، نعتقد أن أشكال العنف الأخرى التي تؤثر على النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح، بما في ذلك أخذ الرهائن، لا بد أيضا من التعرف عليها والاعتراف بها من جانب هيئة قانونية مختصة، وعلى وجه التحديد المحكمة الجنائية الدولية. فهذا من شأنه أن يسمح للنساء والفتيات اللاتي يصبحن ضحايا العنف في حالات الصراع المسلح بفرصة للتقدم بمطالبات بالتعويض عما يلحق بهن من إصابات أو غيرها من الأضرار البدنية والمعنوية.

وهناك بُعد آخر لتأثير الصراع المسلح على المرأة والفتاة، وهو حالة النساء والفتيات اللاجئات والمشردات. ومعالجة مشاكل اللاجئات تتطلب إدماج الشواغل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في كامل طائفة المساعدة الطارئة،

وبخاصة في مرحلة الانتقال من المساعدة الغوثية إلى التنمية. ويمكن إشراك اللاجئات بشكل فعال في عملية تحديد احتياجات السكان المتضررين، وتوزيع المساعدات الإنسانية في الميدان. ومشاركتهن النشطة في تصميم برامج لإعادة التأهيل تراعى فيها الفوارق بين الجنسين وتتصل بسبل العيش والأمن الغذائي والصحة، من شأنها أن توفر فرصا أفضل للاجئات في مجال الإغاثة والعمالة.

وجميع النقاط المذكورة آنفا تجعلني أخلص إلى نتيجة مؤداها أنه على الرغم من ضعف المرأة المتزايد وتعرضها للعنف أثناء الصراع المسلح، فإن دورها في تجديد الحياة والإبقاء عليها طوّر بشكل تدريجي مهاراتها وغرائزها الفريدة التي تمكنها من الإسهام في السلام والتنمية. وبالتالي، أؤمن بأن هدفنا المشترك يجب أن يكون ضمان الإدماج التام لشواغل المرأة في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد إيليكا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي سيدي، في هذا الوقت الذي أشرف فيه شهر رئاستكم على نهايته، أن أثني عليكم لما أبديتموه من مهارة واقتدار في إنجاز مهمتكم الصعبة. ويود وفد بلادي أيضا أن يثني على مبادرتكم المحمودة بتنظيم هذه المناقشة المهمة حول المرأة والسلام والأمن، التي تصادف الذكرى السنوية الثالثة لاتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي جاء ثمرة سنوات طويلة من العمل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة.

ومن دواعي سرور وفد بلادي أن يشارك في الجلسة الحالية. وتسعده رغبة المجلس في الإبقاء على هذا البند في جدول أعماله، ومتابعة تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مما أثبت تصميمه على أن يظل منخرطا في العمل الهادف إلى ضمان المساواة بين الجنسين في ميدان السلام والأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد غينو والسيدة سمايث على العرضين الاستهلاليين القيمين اللذين تفضلا بهما بشأن البند قيد النظر، وليس هذا فحسب بل وأود أيضا أن أتوجه بإشادة في محلها إلى السيدة كينغ وإلى كل أفراد فريقها في شعبة النهوض بالمرأة على ما ينجزونه من عمل في سبيل تعزيز وضع المرأة، وعلى جهودهم لزيادة مشاركة المرأة في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها. كما يطيب لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ترحيبي بتعيين مستشار مؤقت مختص بالشؤون الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام.

عندما عقدت الرئاسة الناميبية جلسة للمجلس لمناقشة حالة المرأة والسلام، رحب بالمبادرة عدد كبير من الوفود، بمن فيهم وفدي. وبالتالي، كان اعتماد المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نقطة تحوّل تاريخية مكنتنا من لفت انتباه العالم إلى تأثيرات الصراع وإلى الدور الهام الذي تقوم به المرأة في تسوية النزاعات والحفاظ على السلام، كما مكنتنا من زيادة الوعي العالمي بهذه التأثيرات وبهذا الدور. وكان هذا القرار هو أول قرار يعتمده المجلس يعالج، بصورة حصرية، موضوع المرأة في الصراع المسلح. وقد وضع القرار، من بين أشياء أخرى، برنامجاً شاملاً معنياً بالمرأة والسلام والأمن، صُمم ليضمن، في جملة أمور، مشاركة المرأة مشاركة كاملة على قدم المساواة في عمليات السلام وأنشطة بناء السلام، ونص على تدريب موظفي عمليات حفظ السلام على دور المرأة.

الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تذكِرة جيدة التوقيت بأن المجلس طلب من الدول الأعضاء إشراك المرأة في جميع جهود السلام. وقد

دعا المجلس الأمين العام إلى تنفيذ خطة عمل استراتيجية لتحقيق هذا الهدف وللفت الانتباه إلى أولويات المرأة على صعيد دولي. وأبرز أيضاً إسهام المرأة في عمليات حفظ السلام.

لا يمكن تحقيق سلام وأمن دائمين دون تحرير المرأة ومشاركتها مشاركة كاملة، لأنه لا يمكن إنكار إسهامها على الصعيد المحلي في الحفاظ على تماسك المجتمعات أثناء الصراع، بالإضافة إلى خبرتها في عمليات السلام والإعمار الاجتماعي. ولذلك، يجب أن تبذل الدول الجهود اللازمة لضمان مشاركة المرأة في جميع مراحل ومستويات عملية السلام ليتسنى ضمان الاستقرار السياسي الذي يخدم مصلحة الجميع. وينص الدستور المؤقت في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن الدولة ملزمة باتخاذ تدابير في جميع الميادين، لا سيما الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لضمان مشاركة المرأة في تنمية البلاد.

ويرحب وفدي بالفرصة التي أتاحتها هذه المناقشة ليشدد مجدداً على الأهمية الأساسية للسلم والأمن في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من المشاركة في عملية صنع القرار.

أكدت الجمعية العامة مجدداً، في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين، تكريس المجتمع الدولي لتهيئة مناخ موات لتمتع المرأة بحقوقها المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما فيها الحق في التنمية، ولتنفيذ سياسات من شأنها تشجيع وحماية هذه الحقوق وضمان تمتع المرأة بها، بغية تحقيق المساواة والتنمية والسلام. ويحتاج تشجيع التنمية المستدامة، الذي يشمل مكافحة الفقر والجوع والمرض، إجراء طويل الأجل لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.

كما أن تقرير الأمين عن المرأة والسلام والأمن يظل مناسباً. ويقدم في الحقيقة تقييماً للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات في الصراع المسلح، كما يقدم توصيات مفيدة بشأن السبل التي تُمكّن المجتمع الدولي من الإسهام في التصدي لهذه التحديات.

ومن المؤكد أن المرأة الكونغولية تنتمي إلى هذه الفئة. فقد تصدت للتحدي من خلال قيامها بدورها وتصميمها على التمسك بقيم ومُثُل السلام والاستقرار والديمقراطية. وتشارك المرأة الكونغولية مشاركة كبيرة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة المشردين إلى الوطن أو إعادة التوطين من خلال السعي لتلبية الاحتياجات المحددة للأرامل والمقاتلات وزوجات الجنود وأُسرهن. كما يقمن بالعناية بالنساء والفتيات والأولاد المتضررين أو المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يزداد انتشاره وفقاً لمتوالية هندسية، وأدى إلى تفاقمه تكرار عمليات الاغتصاب التي استخدمت كسلاح للحرب في الصراع الدائر. وأخيراً، المرأة الكونغولية موجودة في ميادين شتى، مثل توفير الرعاية الصحية، لا سيما للأطفال، وحملات السلام والتثقيف لمكافحة عنف العدوان المسلح.

كما أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مصممة على تلبية احتياجات المرأة في مناطق الصراع، وعلى دعم دور المرأة في عملية السلام. ولا يدخر السيد جوزيف كابيلا، رئيس الجمهورية، أي جهد لضمان أن تؤخذ القضايا الجنسانية في الحسبان وأن تعالج على نحو مناسب في كل مرحلة من مراحل العملية الانتقالية المستمرة، بالإضافة إلى الإصلاحات التي حُدّدت مواعيد زمنية لتنفيذها، لا سيما الإصلاحات في ميادين الانتخابات والقضاء والتشريع، وفي مقدمتها عملية الإعمار والمصالحة الوطنية الضرورية.

وضعت الحكومة برنامجاً شاملاً في هذا الصدد يقتضي مشاركة المجتمع الدولي على نطاق واسع. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر السيدة نولين هيزر، المديرة التنفيذية

لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على ما قدمته من دعم أثناء إصدار التقرير عن المرأة والسلام والأمن في كينشاسا. وقد نُظر إلى زيارتها الأخيرة لبلدي على أنها تعبير عن دعمها للمرأة الكونغولية، التي دفعت ثمناً باهظاً أثناء العدوان المسلح الذي استمر حتى الآن نحو خمس سنوات.

ويرحب وفدي بسرور خاص بإعلان فتح مكتب لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستمكن هذه المبادرة السعيدة المرأة الكونغولية، الضحية الرئيسية للحرب، من أداء دورها كاملاً في إعمار البلاد وتحسين حالتها الضعيفة. فضلاً عن ذلك، يدعم وفدي الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتخفيف حدة التوتر والحثّ على إنشاء آليات لبناء السلام، وكذلك الدور الذي قام به المفوض السامي لحقوق الإنسان. ونأمل أن يُتخذ كل إجراء ممكن لتقديم جميع الذين اعتدوا على السلامة الجسدية للمرأة أو على كرامتها للمحاكمة ومعاقبتهم بموجب القانون الدولي بوصف هذه الجرائم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ونؤيد التوصيات بإنشاء آليات للتحقيق في قضايا استغلال المرأة، سواء كان الذين مارسوا الاستغلال أطرافاً لها صلة بالصراع أو رُسُل سلام. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بوجود نساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يحسّن الوصول إلى المرأة المحلية وتوفير الدعم لها. ففي حين أن هذا الوجود يوفر حماية أفضل للمرأة التي وقعت في شراك الصراع المسلح، فإنه يزيد أيضاً من قدرة هذه العمليات ويشجع موظفيها على أن يتحلوا بقدر أكبر من مراعاة المشاعر والمسؤولية. ونعتقد أن من المفيد وضع مدونة سلوك لموظفي عمليات حفظ السلام ونظام للإبلاغ عن العنف الجنسي في إطار عمليات حفظ السلام.

في الختام، يكرر وفدي القول إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ إجراءات إيجابية للفت الانتباه إلى احتياجات المرأة في مناطق الصراع. وقد أرسلت الحكومة في الآونة الأخيرة فريقاً إلى المنطقة الشرقية من البلاد لدراسة العنف الذي يمارس ضد النساء والفتيات، لا سيما في منطقة إيتوري، حيث تثير الحالة الإنسانية هناك قلقاً شديداً. فلا تزال النساء والأطفال في إيتوري يتعرضون لعنف وتوتر فظيعين. ويغتنم وفدي هذه المناسبة ليعرب عن بالغ قلقه لاستمرار ممارسة العنف ضد النساء والأطفال في المنطقة الشرقية من أراضينا، لا سيما في إيتوري.

اقتداء بالسيدة بترونيل فاويكا، وهي عضو في لجنة إعادة السلام إلى إيتوري – التي نحيي شجاعتها في العمل لإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية في إيتوري – تشرك المرأة الكونغولية نفسها مباشرة في تعزيز السلام في بلدها. ويجب تقديم الدعم الآن لسعي المرأة الكونغولية لتحقيق سلام التحرير، لأن عودة السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية تساعد المرأة الكونغولية في كفاحها ضد الفقر وجميع أشكال العنف والتمييز ضدها. من حق المرأة الكونغولية الحصول على السلام، الذي بدونه تضيع وتتلاشى جميع الآمال في الحصول على الكرامة الإنسانية والرفاه والتنمية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

**السيد ويناويزر** (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): الجلسة التي عقدتها، يا سيدي، لمناقشة موضوع المرأة والسلام والأمن، جاءت في الوقت المناسب، ونشكرك جداً على مبادرتك هذه.

ونعتقد أن هناك مجالين رئيسيين في هذا الموضوع الواسع، يقتضيان اهتماماً متساوياً، وهما مسألتا الحماية والمشاركة، كما جاء في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

بالنسبة لمسألة الحماية، فإن النساء والفتيات ما زلن أهدافاً رئيسية نتيجة لدورهن المتوخى بوصفهن حاملات للهوية الثقافية ولضعفهن الخاص. وقد أتى الماضي القريب ببعض التطورات البارزة في مجال الحماية، لعل أبرزها الاعتراف بالاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى باعتبارها جريمة بموجب القانون الدولي. والمحاكم المخصصة التي أنشأها مجلس الأمن قد حققت عملا سباقاً في ذلك المجال، والأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد وضعت بشكل يسمح لتلك المحكمة بمقاضاة مرتكبي الجرائم المتعلقة بنوع الجنس في وقت الصراع المسلح.

والحماية بموجب القانون، خاصة بموجب القانون الدولي، أمر ذو أهمية قصوى، ويمكن أن يكون لها أثر وقائي، لكن لا بد، بالطبع، من تكملته بتدابير عملية وتنفيذية، خاصة تلك التي تطبق في عمليات الأمم المتحدة المتواجدة في الميدان. وفي ذلك السياق، نرحب بوجه خاص بالتعيين المؤقت لمستشارة الشؤون الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام. ونأمل أن يتم شغل المنصب الدائم لكبيرة المستشارين للشؤون الجنسانية في المستقبل القريب. ونرحب أيما ترحيب بحضور كبيرة المستشارين للشؤون الجنسانية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم. ونود أن نشكرها على إسهامها في هذه المناقشة.

وما زلنا بصدد موضوع الحماية، فالدراسة بشأن المرأة والسلام والأمن المقدمة في العام الماضي تبين أيضا أن آثار الصراعات المسلحة على المرأة تكون وخيمة بشكل خاص عندما تسود ثقافة العنف والتمييز ضد المرأة والفتاة حتى قبل اندلاع الصراع المسلح. ولذا، تظل الحاجة قائمة إلى تعاون وثيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تنشط أيضا في العمل على إلغاء التمييز والعنف المترلي ضد المرأة.

والاهتمام بمشاركة المرأة لا بد أن يكون بنفس قوة الاهتمام بحاجتها إلى الحماية على الأقل. وثمة افتقار مستمر إلى الوعي بكون المرأة تؤدي فعلا، بل ويمكنها أن تؤدي دوراً نشطاً فيما يتعلق بالصراعات المسلحة، باعتبارها مشاركة في الأعمال القتالية، ولكونها طرفاً حاسماً في عمليات السلام أيضا، خصوصا إذا كانت غير رسمية، وفي حالات بناء السلام بعد الصراع.

والأمم المتحدة وعملياتها في الميدان تجعلها في موقع يمكنها من حسن استخدام الموارد غير المستغلة إلى حد كبير. وما زلنا نؤمن بقوة بأن تعيين النساء ممثلات ومبعوثات خاصات يمكن أن يؤدي دوراً محفزاً في زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام، لا سيما عندما تصل تلك العمليات إلى مراحل أكثر رسمية. وهذه التعيينات قد يكون لها أثر إيجابي أيضا على مستوى تقديم التقارير الخاصة بالمسائل الجنسانية إلى مجلس الأمن، والتي لا تزال غير مرضية. ومرة أخرى، فإن التقدم في تمثيل المرأة في هذه المناصب القيادية منذ عقد المجلس جلسته الأخيرة بشأن هذا الموضوع، كان مخيباً للآمال.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان نصه سباقاً، وعرض على المجلس بعده دراسة وتقرير ممتازين في العام الماضي. والنقاط الإحدى والعشرين التي عدها الأمين العام جديرة بالتنفيذ تمثل أساساً ملموساً جدا للعمل. ومن شأن تطبيقها أن يسهم إسهاما كبيراً في التصدي لوضع المرأة الحالي في الصراعات المسلحة، بل وفي تعديله. ونثني ثناء كبيراً على العمل الذي أنجزته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ونود أن نخص بالذكر هنا العمل التنفيذي الذي قامت به إدارة شؤون نزع السلاح ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ومع ذلك، فمن الواضح أن أمامنا طريق طويل، ونحن نتساءل إن كانت كل الأدوات متاحة فعلاً لضمان التنفيذ الكامل. إن خطة العمل الخاصة بالتنفيذ، والتي وضعتها فرقة العمل تحتاج إلى جهد تنسيقي كبير، وليس من الواضح بالنسبة لنا هل مكتب المستشار الخاص المعني بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة مجهز بما فيه الكفاية لأداء دوره الهام. يبدو لنا أيضا أن المجلس نفسه لم يكن متسقا بما فيه الكفاية في إدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أو جوانب منه، في قراراته ذات الصلة. والتنسيق المعزز وفق الاقتراح الذي قدمته شيلي في هذه الجلسة سيكون إجراء ممتازاً لتحسين فعالية المجلس في هذا الصدد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير النرويج.

**السيد لوفالد** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): مراعاة للوقت، سأوافيكم بنسخة موجزة من بياني الذي يوزع عليكم.

إن اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بلا شك قد زاد من وعينا واعترافنا بإسهام المرأة في السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. واليوم، يتزايد عدد قادة الدول وصانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ممن ينادون بمراعاة تعميم المنظور الجنساني في إدارة الصراعات ومنع نشوبها. والأمم المتحدة ما فتئت تقوم بدور هام في تعبئة الجهود من أجل وضع المعايير الجديدة.

ورغم أهمية هذا الموضوع، فقد حان الوقت لتجاوز مرحلة التعبئة وتبيُّن أين نقف فيما يتعلق بالتنفيذ. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو وكبيرة مستشاري الشؤون الجنسانية سميث على تقريريهما صباح هذا اليوم.

يطلب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى الأمين العام أن يتناول في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن الجوانب الجنسانية لحالات الصراع قيد النظر. ويشير التحليل الذي أتمه مكتب المستشارة الخاصة للشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة إلى أن ثلثي التقارير لا تتضمن أي إشارة، أو تشير مرة واحدة، إلى المسائل المتعلقة بالمرأة أو نوع الجنس. وهذا لا يكفي. فثمة حاجة إلى مزيد من التركيز على القضايا الجنسانية. وفضلا عن ذلك، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى إدماج عناصر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع القرارات المتعلقة بالسلم والأمن في المستقبل.

وقد أبلغنا السيد غينو صباح هذا اليوم بما وصلت إليه إدارة عمليات حفظ السلام في جهودها لإدماج القضايا الجنسانية في التدريب والتخطيط لعمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تأمل النرويج أن عملية التوظيف لمركز تنسيق الشؤون المتعلقة بنوع الجنس في إطار تلك الإدارة ستستكمل في أقرب وقت ممكن. ويمكن أن يكون هذا المنصب خطوة أولى فحسب. والأمر يحتاج إلى تعزيز إضافي وتحديث.

والقضايا الجنسانية تشكل جزءا لا يتجزأ من الدورات والبرامج التدريبية للأمم المتحدة في النرويج. وسنعمل بنشاط على التأكد من إدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطة التدريب ذات الصلة. ونرحب أيضاً بسياسة عدم التسامح على الإطلاق التي ينتهجها الأمين العام فيما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة المتورطين في جرائم الاستغلال أو الإيذاء الجنسي، وندعم تلك السياسة بقوة.

ويحث قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الدول الأعضاء والأطراف المشاركة في التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها على اعتماد منظور جنساني في عملها ودعوة النساء إلى طاولة السلام. وفي أفغانستان، دعيت النساء للانضمام إلى اللجنة الدستورية، التي تعد ضرورية

لكفالة حقـوق المـرأة في الدسـتور الأفغـاني الجديـد. ويجـدر ملاحظة أنه خـلال عملية التشاور العامة، وضع المشاركون حقوق المرأة في صدارة جدول الأعمـال الخـاص بالدسـتور الجديـد. ومع ذلـك، لا يـزال هنـاك العديـد مـن التحديـات الكبيرة التي تنتظرنا.

وفي سري لانكا، وافقت الأطراف في عملية السلام على إنشاء آلية لكفالة دور مركزي للمرأة، وإدماج قضايا المرأة في عملية السلام على النحو الواجب. ودعمـا لتلـك المبادرة الهامة للأطراف في عملية السـلام في سـري لانكـا، عينت النرويج مستشارة كبيرة للشؤون الجنسانية في إطـار عملية السلام السري لانكية.

مـا الـذي يمكـن للـدول الأعضـاء أن تفعلـه أيضـا للتعجيـل بتنفيـذ القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؟ توجـد نقطـة انطلاق جيدة لذلك في التوصيات الـواردة في تقرير الأمـين العام بشأن متابعة القـرار (S/2002/1154)، وفي الاقتراحـات الـتي تضمنـها التقريـر الـذي طلـب إعـداده صنـدوق الأمـم المتحدة الإنمائي للمـرأة والمعنـون ''المرأة والحرب والسـلام''. ويرسـم هـذان التقريـران صـورة أليمـة لحالـة المـرأة في منـاطق الصراع؛ ولكن، بنفس الدرجة من الأهمية، يقدم التقريـران أيضـا صـورة واعـدة لقـدرات المـرأة بوصفـها داعيـة للسـلام وبانية للسلام.

والقضايـا الجنسـانية لهـا تأثـير علـى قضايـا السـلام والتنمية، والمشاركة النشطة للمـرأة توفـر تعزيـزا إضافيـا لتلـك القضايا.

**الرئيـس** (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لسفير أيسلندا.

**السيد هانيسون** (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يرسي القواعد الأساسية لقيام المرأة بدور أساسي في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام.

والمسـألة الأساسـية الآن تكمــن في التنفيــذ. إننــا نرحب، على غرار من سبقونا، بالقرار الذي اتخذته الرئاسة بعقد هذه المناقشة المفتوحة احتفالا بالذكرى الثالثة للقرار. وتظل هذه المناقشات ضروريـــة نظرا للمسافة الكبيرة التي ما زالت تفصل بيننا وبين مرحلة التنفيذ الكامل.

لقد أقر مجلس الأمن، باتخاذه هذا القـرار، بأن للمـرأة دورا تؤديـه، سـواء في مجـال منــع الصراعــات، أو في مجـال المفاوضات السلمية أو حفظ السلام أو الإعمار.

وتشـكل مشـاركة الأمـم المتحـدة في هـذه العمليـات وتشـجيعها للمسـاواة بـين الجنسـين عنصـرا أساسـيا في إرسـاء السـلم والأمـن في منـاطق الصـراع. وينبغـي لمجلـس الأمـن أن يبـذل في سـبيل تنفيـذ القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نفـس الجـهد الـذي يبذلـه في تنفيـذ القـرارات الأخـرى. وفي نهاية المطـاف، تتوقـف فعاليـة الأمـم المتحـدة وهيبتـها الدوليـة علـى مـدى التزامها بتنفيذ القرارات الصادرة عنها.

لقد دأبت أيسلندا على تـأييد المسـاواة بـين الجنسـين والنـهوض بـالمرأة. والقـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يشــكل أحـد العناصر الهامة المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة في هذا الميدان.

لقد مولت الحكومة الأيسلندية على مدى السنوات الثلاث المنصرمة وظيفة يشغلها خبير في الشؤون الجنسـانية في مكتـب صنـدوق الأمـم المتحـدة الإنمـائي للمـرأة في كوسـوفو، حيث يضطلع الصندوق منذ فترة بدور هام في تعزيز المساواة بين الجنسين. وتؤكـد الحكومـة الأيسـلندية على الأهميـة الـتي تكتسـيها للاسـتعانة بـأفراد مـن الجنسـين في وحـدة السـلام الأيسلندية

إننا نرحب بتعيين مستشار مؤقت للشؤون الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام. ونأمل أن يتم قريبا شغل الوظيفة الدائمة للمستشار الأقدم للشؤون الجنسانية. وينبغي إدماج الموظفين المعينين مباشرة بالشؤون الجنسانية في جميع عمليات حفظ السلام ومنحهم سلطة فعالة تكفل الامتثال على جميع المستويات. وإننا نشجع الأمين العام أيضا، على أن يبادر، على سبيل الأولوية، إلى تعيين عدد أكبر من النساء بين ممثليه ومبعوثيه الخاصين، على نحو ما دعا إليه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد كانت أيسلندا الدولة العاشرة التي صدقت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويشكل دخول النظام حيز النفاذ وإنشاء المحكمة اختراقا عظيما من حيث حماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة. فهو يقّر بالتحديد، في جملة أمور، بما للصراعات المسلحة من أثر على المرأة إذ أنه يجرّم العنف الجنسي والجنساني ويضع حدا لظاهرة الإفلات من العقاب، حيث يكفل إجراء تحقيقات فعالة في هذه الجرائم وملاحقتها في إطار المحكمة. وهو يتطرق أيضا لموضوع بالغ الأهمية وجد صدى له في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالمحكمة الجنائية الدولية التي تشكل أفضل مرجعية متوازنة جنسانيا بين المؤسسات القضائية الدولية كافة، تقدم مثالا ممتازا على كيفية كفالة زيادة تمثيل النساء على جميع مستويات اتخاذ القرار.

**السيد غوتيريس** (تيمور - ليشتي) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي ،بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيادة الرئيس، على عقد هذه الجلسة بمناسبة ذكرى اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن هذه المبادرة الجديرة بالثناء تسلط الضوء على الالتزام الذي يوليه المجلس لدور المرأة في منع الصراعات وتسويتها وفي عمليات بناء السلام. إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يقر بأن النساء والأطفال يمثلون أكثر الفئات هشاشة خلال الصراعات وما بعدها، وهو يرسي إطارا يتيح كفالة مشاركتهم بصورة كاملة في جوانب عمليات السلام كافة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي لوكيل الأمين العام غنينو وللسيدة سمايث على العرض المفصل الذي قدماه هذا الصباح، لما للنظرة المعمقة الآتية من الميدان من فائدة كبيرة على موضوع البحث.

إننا نسلم بأهمية هذا القرار في ميدان حفظ السلام ونؤيد التوصيات الصادرة عن الأمين العام في تقريره عن المرأة والسلام والأمن لعام ٢٠٠٢ (S/2002/1154). ونرحب أيضا بتعيين مستشار للشؤون الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام، إذ أن من شأن ذلك أن يساهم في كفالة إدماج المنظور الجنساني في جميع ميادين عمليات حفظ السلام. بيد أن ثمة المزيد مما ينبغي القيام به لتنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالكامل على جميع المستويات. وترحب تيمور - ليشتي بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والتي تجد انعكاسا لها في مذكرة الأمين العام (A/58/168) التي تقدم استعراضا واستكمالا للأنشطة التي قام بها الصندوق في عام ٢٠٠٢. وبوجه خاص، نشيد بتقييم الخبراء المستقلين بشأن أثر الصراع المسلح على المرأة وعلى دور المرأة في بناء السلام، والذي صدر في عام ٢٠٠٢.

لقد أدى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تيمور - ليشتي دورا أساسيا في معالجة مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال تعزيز أمنها الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية، والنهوض بحقوق الإنسان ودعم المرأة في الحكم وبناء السلام. وفي ما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، قدم الصندوق تدريبات لمختلف المجموعات النسائية في مجال العمليات السياسية والمشاركة في الحياة السياسية. وقد أدى التعاون الوثيق بين المرأة التيمورية وصندوق الأمم المتحدة

الإنمائي للمرأة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة إلى ارتفاع نسبة النساء اللواتي انتخبن في الجمعية التأسيسية في آب/أغسطس عام ٢٠٠١. فقد بلغت نسبة النساء في البرلمان الوطني لتيمور - ليشتي ٢٧ في المائة، وهو رقم يناهز الرقم المستهدف البالغ ٣٠ في المائة الذي نص عليه برنامج عمل بيجين.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، أعاد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فتح مكتبه في تيمور - ليشتي بهدف تدريب المرشحات للانتخابات المحلية ومواصلة الشراكة الفعالة مع حكومة تيمور - ليشتي في تحقيق هدفي إدماج المنظور الجنساني في السياسات العامة وتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا في جميع أوجه الحكم والمجتمع المحلي.

فضلا عن ذلك، تسنى بفضل الدعم التقني والاستشاري الذي توفره بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لدائرة الشرطة الوطنية زيادة عدد النساء العاملات فعليا في هذا الجهاز المعني بإنفاذ القانون إلى ما يربو على ٢٠ في المائة من مجموع أفراد الشرطة.

إن تيمور - ليشتي ملتزمة بعملية بناء الدولة على نحو يشجع ثقافة السلام ويحترم بالكامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين جميع المواطنين وعدم التمييز بينهم. واستنادا إلى ذلك، صدق البرلمان الوطني في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل. وسوف يبذل بلدي قصارى جهده من أجل الوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان في إطار قوانينه وسياساته وممارساته. ولهذه الغاية، تود تيمور - ليشتي الإعراب عن تقديرها على ما أبداه المجتمع المانح من التزام ودعم.

وفي هذا السياق، سوف يعمد مكتب تعزيز تكافؤ الفرص التابع لمجلس الوزراء، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إلى صياغة أول تقرير قطري تقدمه تيمور - ليشتي إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ويتوقع تسليمه في آذار/مارس ٢٠٠٤.

إن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يعد نقطة تحول في تاريخ المعاهدات يقر بأن أفعالا محددة تنطوي على العنف الجنسي والجنساني إنما تشكل جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي. إضافة إلى ذلك، يضمن هذا النظام تمثيلا منصفا للمرأة في المحاكم وينص على ضرورة إشراك قضاة ذوي خبرات قانونية في مجال العنف الموجه ضد المرأة والطفل.

ختاما، اسمحوا لي بأن أعيد تأكيد التزام تيمور - ليشتي بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يتسم بأهمية أساسية في تحقيق الأهداف المنبثقة عن إعلان الألفية. وإننا نشاطر الرأي الذي سبق الإعراب عنه هنا بأن السلام المستدام والأمن الدائم لا يمكن أن يتحققا إلا بمشاركة المرأة بصورة كاملة ومتكافئة في تسوية الصراعات وبناء السلام. من هنا، نتمنى مواصلة الإبقاء على هذه المسألة في إطار البنود المدرجة بانتظام على جدول أعمال مجلس الأمن.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد نامبيار** (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيادة الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الشؤون الجنسانية وحفظ السلام احتفالا بالذكرى الثالثة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام

والأمن. وأود أيضا أن أشكر كبار موظفي الأمم المتحدة الذين زودونا بمقدمات قيمة للموضوع قيد البحث.

وتنشأ الأهمية الحاسمة لهذه المسألة من حقيقة أن المدنيين هم الضحايا بشكل متزايد، في بعض الأحيان عمدا وفي بعضها من غير عمد، للصراعات العنيفة التي تنشب في مختلف أرجاء العالم اليوم. ويقدر أن ما يقارب ٩٠ في المائة من ضحايا الحرب المعاصرة من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، مقارنة بما كان عليه الحال قبل قرن، حينما كان ٩٠ في المائة من الذين يقتلون من العاملين العسكريين. وبالرغم من أن مجتمعات بأسرها تعاني من عواقب الصراع المسلح، فإن النساء والأطفال يتأثرون بشكل خاص بسبب مركزهم في المجتمع ونوع جنسهم.

وبالرغم من ذلك، ينبغي ألا ينظر إلى النساء بوصفهن مجرد ضحايا للحرب. فهن يضطلعن بدور رئيسي في ضمان أسباب المعيشة في خضم الفوضى والتدمير، كما أنهن نشطات بصورة خاصة في حركات السلام على المستوى الشعبي وفي تشجيع السلام داخل مجتمعاتهن. ومع ذلك، فإن غياب النساء عن طاولة التفاوض بشأن السلام أمر غير معقول.

لقد أيد وفدي العديد من التوصيات التي وردت في التقرير الذي قدمه الأمين العام (S/2002/1154)، عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونرحب، في ذلك السياق، بقرار تعيين مستشارة للقضايا الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام.

ما زالت الصراعات المسلحة وغيرها من أنواع الصراعات مستمرة في العديد من أنحاء العالم. وما فتئ بلدي ضحية لحملة شنيعة من الإرهاب العابر للحدود لفترة عقدين، أسفرت عن مقتل ٦٣ ٠٠٠ شخص على الأقل، معظمهم مدنيون، من بينهم نساء وأطفال. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل يومين، في اليوم الأول من شهر رمضان، قتل شخص واحد وجرح ٣٤ شخصا في ولاية جامو وكشمير الهندية حينما ألقيت قنبلة بشكل عشوائي في مركز للاتصالات السلكية واللاسلكية حيث كان الناس يصطفون لدفع فواتيرهم. وحملة الإرهاب والتخويف هذه التي تسعى إلى فرض نفسها على مواطني ولاية جامو وكشمير المعارضين لهذا العمل، تعاظمت جراء تعصب الأصوليين المضللين الذين شنوا حملة إرهاب تستهدف، على وجه الخصوص، النساء لما يسمى بعدم مراعاتهن لقواعد السلوك الأخلاقية الصارمة. وفي منطقة لم يضع فيها المجتمع تقليديا تلك القيود على النساء، وظلت النساء تضطلع فيها بهذا الدور الهام، لا يمكن للفرض القسري المدسوس من الخارج لقواعد السلوك الاجتماعية تلك إلا أن يؤثر سلبيا على المجتمع عموما وعلى النساء خاصة.

وتبين تجربتنا أن الإرهابيين يستغلون أوجه ضعف النساء في الحالات التي يسود فيها العنف وتتعطل الحياة العادية وأسباب المعيشة جراء الأنشطة الإرهابية. وربما يدرك الذين يوجهون الأنشطة الإرهابية ويرعونها أن النساء، لما لهن من مصالح ذاتية أكبر في ضمان مجتمع مستقر وسلمي، يعززن القيم التي تعارض العنف والإرهاب.

وفضلا عن ذلك، عندما تتوفر للنساء فرصة تعبئة أنفسهن من خلال العمليات الديمقراطية، فإنهن يتصدرن المبادرات الرامية إلى توطيد السلام والأمن. وكان أحد العوامل الثابتة في الانتخابات الديمقراطية في مختلف أنحاء الهند رجحان كفة النساء الناخبين. ونجاح الانتخابات التي أجريت في جامو وكشمير في العام الماضي، يمكن أن تعزى جزئيا إلى العدد الكبير من النساء الكشميريات اللائي شاركن في التصويت رغبة في استخدام هذه الممارسة الديمقراطية بغية تمكين أنفسهن بالوسائل المفضية إلى تهيئة بيئة أكثر أمنا واستقرارا. ومما يفهم ضمنا أن مشاركتهن أيضا ستدعم وتعزز أنشطة مكافحة الإرهاب.

وفي أفغانستان، تجد النساء الآن مكانهن الصحيح في المجتمع. فقد أفسح عنف المدافع المجال بقدر كبير ليحل مكانه وجود أكثر سلاما واستقرارا لجزء كبير من السكان. ويسعى جيل كامل من النساء اللائي حرمهن الذين تمثلهم الطالبان من حقهن في التعليم والعمل إلى الحصول على الفرص التعليمية والمهنية. ومن سوء الطالع أن نفس الأصوليين الدينيين قد حولوا انتباههم إلى أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك ولاية جامو وكشمير الهندية.

وقامت الهند مؤخرا بأكبر ممارسة محلية للامركزية حينما منحت البانشايات ذات المستوى الشعبي – وهي هيئات محلية منتخبة تتمتع بالحكم الذاتي – في جميع أنحاء البلد، سلطات لاتخاذ القرار. ونظرا لأن ثلث جميع أعضاء البانشايات في الهند على الأقل من النساء بموجب القانون الأساسي، فقد وفر ذلك القرار الفرصة للنساء الهنديات لقيادة مسائل السلام والأمن من المستوى الشعبي. ولا شك، أن سماع صوت النساء في غرس أنظمة تعزيز السلام والأمن في بلد تعداد سكانه بليون نسمة سيكون له تأثير واسع.

وتشكل النساء والأطفال ٨٠ في المائة من الملايين من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشردين في العالم. وهم مهددون بالحرمان من الملكية والسلع والخدمات وحقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية وبالعنف وعدم الأمن. ولذلك، فإننا نؤيد توصية الأمين العام بأن تكون إعادة إدماج النساء من خلال برامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج جزءا لا يتجزأ من بعثات حفظ السلام في المستقبل.

وقد وفرت مناقشة اليوم فرصة قيمة للمجلس وللعضوية العامة للحصول على آخر المعلومات عن الدور الهام الذي يمكن وينبغي أن تضطلع به النساء في تأمين السلام والأمن الدوليين، ولزيادة الوعي بهذا الدور. ومن الواجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها في دعم الجهود المبذولة في هذا الاتجاه وتعزيزها. ونحن نؤيد تنفيذ توصيات الأمين العام، بالرغم من أن هذا، كما هو الحال مع جميع التوصيات العامة، يجب أن يكون مشروطا بالظروف والحالات.

اختار ممثل باكستان، بحكمته، أن يدلي بتعليقات لا مبرر لها ولا أساس لها عن معاملة النساء في الهند. وقد استرعيت في وقت سابق انتباه المجلس إلى الدور القيم للغاية الذي يمكن أن يضطلع به تمكين المرأة سياسيا في غرس القيم التي تكون رادعا للعنف والإرهاب. والتناقض السافر بين السياسة الهندية والسياسة الباكستانية، إذا ما نظر إليهما في سياقهما التاريخي والراهن، يقدم أفضل دليل على اختلاف الأطر السياسية والقانونية والاجتماعية التي ينظر فيها كل بلد إلى نسائه كمصدر للإسهام في معالجة مسألة السلام والأمن.

في وقت مبكر من هذا الشهر، وفي رسالة مفتوحة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، موجهة إلى رئيس باكستان، كرس المدير التنفيذي لقسم آسيا في منظمة رصد حقوق الإنسان جزءا كاملا للتمييز القانوني ضد النساء والأقليات الدينية وإساءة معاملتها في ذلك البلد. وتناولت الرسالة أيضا، في جملة أمور أخرى، مسائل تعذيب المعارضين السياسيين والصحافيين وإساءة معاملتهم، والعودة إلى الحكم المدني، ونظام الإطار القانوني، والعنف الطائفي. وتسجل الرسالة بصورة محددة استمرار العجز عن العمل بشأن قوانين الحدود بالرغم من دعوة اللجنة الوطنية لمركز النساء التي تديرها الحكومة إلى إلغاء قانون الحدود على أساس أنه ''يجعل من العدالة الإسلامية مثارا للسخرية'' ولا ''يستند إلى التعاليم الإسلامية''. هذا، بالرغم من الاحتجاج على قضايا مثل قضية الاغتصاب الجماعي لمختاران بيبي في البنجاب الذي أمرت به جيرغا قبلية، والحكم بالإعدام رجما على زافاران بيبي بتهمة الزنا. وقد رصدت منظمة رصد حقوق الإنسان تلك الحالات وغيرها

التي تنطوي على إساءة المعاملة بموجب قوانين الحدود. وتفيد التقديرات المطلعة بأن ما يزيد على ٢١٠ ٠٠٠ قضية بموجب قوانين الحدود تحت نظر النظام القانوني الباكستاني.

إن المثال المذكور آنفا هو مجرد توضيح للمشاكل التي تواجهها النساء في ذلك البلد. والدولة العاجزة وغير المستعدة لتوفير الحقوق الأساسية لنسائها دولة عاجزة عن إظهار أية حساسية حيال محنة النساء التي تجلبها الأعمال الإرهابية في البلدان الأخرى. وعلى العكس، يكشف هذا المثال الروح التي قرر بها رعاة حركة طالبان القمعية في أفغانستان استخدام وسائل مشابهة لقهر السكان المدنيين من أمة أخرى، لا سيما النساء والأطفال، للخضوع لتهديد الإرهاب.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

لقد أيدت الولايات المتحدة تأييدا قويا اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما أننا نواصل متابعة أهدافه، لا سيما من خلال فريق أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي نشطه الوفد الكندي بصورة مقتدرة. ولهذا قررنا عقد جلسة اليوم لنقيِّم التقدم المحرز ولنرى ما يمكن عمله لمواصلة النهوض بالتنفيذ وتوفير منظور تشغيلي للتنفيذ. والعرضان اللذان استهلا مناقشتنا اليوم قدما لنا معلومات قيِّمة، أعقبتها مناقشة مفيدة وحافزة على التفكير. وأشكر السيد غينو والسيدة سميث على الانضمام إلينا اليوم.

وننوه تنويها مخلصا بجهود الأمانة العامة، والمستشارين للشؤون الجنسانية، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، وسائر الأطراف على نظرتهم المتبصرة ومنجزاتهم. ولكن يتضح أن علينا أن ننجز الكثير قبل أن يسعنا القول إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد نُفذ بالكامل. وأنا أوجِّه هذه الملاحظة إلى الجميع – أعضاء مجلس الأمن، والدول الأعضاء الأخرى، والأطراف في الصراعات، وطبعاً إلى كل إدارة ومكتب في الأمانة العامة.

ومع أننا دعينا إدارة عمليات حفظ السلام إلى تقديم تقرير اليوم، فنحن لم ننس مسؤوليات ومساهمات إدارات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها إدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون نزع السلاح، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام للشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وغير ذلك. ومن جهتنا، فنحن في مجلس الأمن، كلما كان ذلك مناسبا، ندرج إشارة إلى المنظور الجنساني وإلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في قراراتنا وولايات البعثات والتقارير – مع أنه كانت هناك تعليقات طوال اليوم بأننا ربما لا نفعل ذلك بما فيه الكفاية.

إن تأييد حكومتي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والمبادئ التي يجسدها هما جزء من التزام أوسع للولايات المتحدة بالنهوض بحقوق المرأة في الوطن وفي سائر أنحاء العالم. وإننا ننشد عالما تكون فيه مشاركة الرجال والنساء في كل نواحي الحياة المدنية حرة وكاملة.

وفيما يتعلق بالموضوع الذي ركز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اهتمامه عليه، فمن المستحيل فعلياً أن نفهم الصراعات وأن نخطط وننفذ من ثم سياسات للتصدي لهذه الصراعات بدون التغلب على الجمود الذي كثيرا ما يهمش ويسكت نصف سكان العالم. ولا يمكن لتوجُّه نحو السلام أن ينجح إن لم ينظر إلى الرجل والمرأة كعنصرين متساويين من حيث الأهمية في تكوين الحل.

ولهذا، فإن الولايات المتحدة تركز تركيزا كبيرا على دور المرأة في حل الصراعات وبناء السلم في البلدان التي تحتاج حاجة ماسة إلى مشاركتها ورؤيتها. ولذلك نوظف استثمارا كبيرا في إدخال المرأة في المعادلة في مناطق ما بعد الصراعات، حيث أخرس صوتها. وعلى سبيل المثال، فإن

مكتب كبير المنسقين للمسائل الدولية للمرأة في وزارة الخارجية للولايات المتحدة، يدرج حوالي ١٧٥ مشروعا مكرسة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة في أفغانستان. وهي تشمل منحة بقيمة ٢,٥ مليون دولار لبناء مراكز لموارد المرأة في ١٤ محافظة، فضلا عن مليون دولار إضافي للبرامج التعليمية والتدريبية بشأن مواضيع تمتد من العمالة إلى التوعية بحقوق الإنسان، ومهارات المشاركة السياسية، ومنَح لدعم مشاركة المرأة السياسية وإمكانية ترشيحها في الانتخابات في مختلف المحافظات الأفغانية، وبرنامج للتدريب ينظم في الولايات المتحدة للناشطات سياسيا من الأفغانيات تمهيدا للويا جرغا. ونحن نتطلع إلى زيارة المجلس القادمة إلى أفغانستان كفرصة لنرى بأم العين التقدم الذي أحرزته المرأة في أفغانستان، ولمواصلة حثها على المشاركة في إعادة التعمير في البلاد في فترة ما بعد الصراع. وقد أسعدني أن أستمع إلى وزير الدولة مولر وهو يؤكد التزام ألمانيا بهذا الجانب من الزيارة.

وفي العراق، نعمل على تشجيع مشاركة المرأة في بناء المجتمع المدني. وإن فريق الحكم في سلطة التحالف المؤقتة قد عقد عشرات الاجتماعات مع النساء العراقيات بشأن طائفة من المواضيع، بما في ذلك الإصلاحات الدستورية والقانونية، والأمن، وحقوق الإنسان، والتعليم والصحة، من بين مواضيع أخرى. وفي أيار/مايو، قام الرئيس الإداري للسلطة، السيد بريمر، بالاجتماع شخصيا مع نساء عراقيات يمثلن خلفيات متنوعة لمناقشة مستقبل العراق. وقد شجعهن على إنشاء لجنة توجيهية، ونتيجة لذلك، شارك في ٩ تموز/يوليه ما يزيد على ٧٠ امرأة متخصصة في القانون والتعليم والصحة وحقوق الإنسان والاقتصاد، في ندوات طوال يوم بعنوان ”صوت المرأة في العراق“. وأدلت وكيلة وزير الخارجية للشؤون العالمية، بولا دوبريانسكي، بالخطاب الرئيسي، وتلت رسالة شخصية من الرئيس بوش، حيًّا فيها النساء اللواتي حضرن المؤتمر ”لالتزامهن القوي بإنشاء عراق تكون فوائد الحرية فيه متاحة لجميع مواطنيه“. وقد شارك في المؤتمر وساهم فيه أيضا ممثلون من الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وهي تقوم بأعمال هامة في هذا المجال.

وهناك عمل لافت يجري في مركز فاطمة الزهراء لحقوق المرأة في الحلة، الذي تدعمه الولايات المتحدة، حيث عقد اجتماع هام آخر بعنوان ”مؤتمر المرأة في وسط العراق“ في هذا الشهر. وقد شاركت أكثر من ١٥٠ امرأة من خمس محافظات في المناطق الوسطى والجنوبية، بمن فيهن نساء يشاركن في إقامة مراكز ومنظمات نسائية في مجتمعاتهن.

وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على تعزيز المجموعات المنشأة على أساس اجتماعي في العراق لتعزيز مشاركة المواطنين في تقرير السياسات المحلية. وفي هذا الصدد، فإن تمويلنا للمنظمات النسائية قد ساعدها على تعزيز قدراتها للنهوض بقضايا المرأة في مجالس استشارية مؤقتة عبر العراق، ولتنظيم ندوات لتبحث المرأة العراقية فيها إصلاحات في مجالات مثل قانون الزواج، ومنع العنف، وسوء معاملة المرأة، وتكافؤ الفرص في التعليم والعمالة. ولتعزيز هذه الجهود تتعاون سلطة التحالف المؤقتة ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية مع اللجنة النسائية في المجلس الاستشاري لمحافظة بغداد، ومع مجلس التنسيق للمنظمات غير الحكومية للمرأة في بغداد، ومنظمة المرأة من أجل المرأة الدولية، لإجراء تقييمات ميدانية لإنشاء تسعة مراكز تدريبية وتعليمية للمرأة في كل أجزاء المدينة.

وكما لاحظت السيدة سميث، فإن النساء من أكثر السكان تضررا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي إحدى البلدان التي مزقها الصراع. ولمساعدة المرأة هناك، فقد مولنا برامج عن طريق مجموعة قانون حقوق الإنسان الدولية لدعم المنظمات المحلية التي تحاول وضع حد للعنف على أساس نوع الجنس ضد المرأة. وقدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منحة بقيمة ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للجنة الإنقاذ الدولية لتمويل برنامج لإسداء المشورة للنساء ومساعدتهن على التصدي لنتائج الاغتصاب في شمال وجنوب كيفو.

وهذه ليست سوى أمثلة على تركيزنا البرنامجي على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نصاً وروحا. وكدلالة أخرى على تصميمنا الذي تشاطرنا به دول عديدة ممثلة هنا، ترعى الولايات المتحدة مشروع قرار بشأن المرأة والمشاركة السياسة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ومشروع قرارنا يبين سلسلة من الخطوات العملية التي يمكن للدول والأطراف الأخرى أن تتخذها، وينبغي اتخاذها، لزيادة مشاركة المرأة في السياسة وفي صنع القرار. كما يذكر مشروع القرار بالتحديد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويحث الدول والأمم المتحدة على زيادة مشاركة المرأة في حل الصراعات وعمليات السلام.

وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى قضية أخرى لها تأثير كبير على المرأة، ولا سيما في حالات الصراعات. نحن نعلم أنه في كل عام تقع مئات الآلاف من النساء والأطفال ضحايا لتجارة الجنس. ومثلما قال الرئيس بوش للجمعية العامة في الشهر الماضي،

”بعد انقضاء زهاء قرنين من الزمان على إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ومضى زهاء قرن على وضع نهاية رسمية للعبودية في آخر معاقلها القوية، ينبغي عدم السماح بانتعاش الاتجار بالبشر لأي غرض كان في زماننا“. (A/58/PV.7، الصفحة ١٦)

ولذلك خصصت حكومة الولايات المتحدة ٥٠ مليون دولار لدعم المنظمات التي تنقذ النساء والأطفال من الاستغلال وتعطيهم أملا في حياة جديدة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر على نحو خاص وكيل الأمين العام غينو على إطلاعه لنا على أحدث التطورات بشأن الاستجابة الحالية من إدارة عمليات حفظ السلام لمواجهة الاتجار بالنساء حيث أن ذلك يؤثر على عمليات حفظ السلام، وأن أذكر أننا نتطلع إلى دراسة العبر المستفادة التي تجريها إدارته. ونشارك الآخرين في الإعراب عن ارتياحنا لسماع أن الإدارة تعتزم قريبا أن تملأ منصب المستشارة المعنية بالقضايا الجنسانية في المقر.

وأختتم بياني بقولي على الرغم من أننا أحرزنا تقدما، هناك فعلا الكثير مما ينبغي عمله. وأردد العديد من الأسئلة التي أثارها زملائي. وستواصل حكومة وبعثة بلدي دعم تنفيذ هذا القرار الذي يمثل معيارا قياسيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

نظرا لزحمة أعمال أخرى، لم يستطع وكيل الأمين العام غينو حضور هذه الجلسة معنا. ولذلك أقترح أن تضطلع رئاسة المجلس بالنظر بدقة في بعض الأسئلة التي وجهت إليه أثناء المناقشة بعد ظهر اليوم لكفالة وصولها إلى مكتبه، وأن تطلب الإجابات التي يمكنه أن يقدمها إلينا في هذا الوقت بالذات. وعلى أية حال، أنا واثق من أن هذه الأسئلة ستكون دليلا لمكتبه وللآخرين فيما يتعلق بالشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء هنا.

وحيث أن السيدة سميث ظلت تستمع إلينا طوال هذه الجلسة بصبر، أود الآن أن أسألها إذا كانت لديها أي

تعليقات إضافية أو تود أن ترد على أي أسئلة طرحت بعد ظهر اليوم.

**السيدة سميث** (تكلمت بالانكليزية): لا أشعر أنني يمكنني أن أشغل الفراغ الذي تركه السيد غينو وأن أجيب عن الأسئلة الموجهة إليه.

ومع ذلك، أود أن أقول إنني أدرك أن الشعور بأهمية قضايا المرأة قد ترسخ. ونحن في الميدان نود أن نرى الالتزامات الشفوية تترجم إلى عمل فعلي. وقد مكننا الدعم الذي حصلنا عليه حتى الآن من أن ننجز ما أنجزناه.

تشغل مسألة الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص، بال العديد من الجماعات النسائية. وأيضا المجتمع الدولي بوجه عام. ولذلك يسرنا جدا أن نعرف أن حكومتكم قد أنجزت بعض العمل، سيدي الرئيس، بشأن المرأة والمشاركة السياسية. وتلك هي إحدى النقاط التي سنتابعها سريعا جدا – بمجرد عودتي – لكي نحصل على قدر أكبر من المعلومات لزملائي في المنظومة وكذلك للمسؤولين في سفارة الولايات المتحدة.

وقد نكون أغفلنا هذا الصباح أن نذكر أن مكتب السيدة أنجيلا كينغ كان أحد مصادر الدعم التي مكنتنا من إنجاز ما أنجزناه من عمل. فمنذ البداية وحينما لم تكن هناك مستشارة معنية بالقضايا الجنسانية، قدم مكتبها مشورة مفيدة للغاية لمكتب القضايا الجنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ممتنون على نحو خاص للسيدة كينغ وفريقها. ونعتذر عن هذا الإغفال في بياننا هذا الصباح.

وبعد إدلائي بتلك التعليقات، أود أن أضيف أننا نعمل عن كثب مع مكتب السيد غينو لتوفير أي ردود قد يحتاج إليها متابعة لجلسة اليوم.

أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة للكلام هنا اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود مرة أخرى أن أشكر السيدة سميث على بيانها وعلى عرض منظور أحد الذين يعملون بجد بشأن هذه القضايا في الميدان.

**السيد خالد** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرد على بعض تعليقات ممثل الهند.

إن أحد أبعاد مناقشة اليوم محنة النساء بوصفهن ضحايا للصراع. ومن ذلك المنظور أبرز وفد بلدي أوجه العذاب والمحن التي تتعرض لها النساء الكشميريات وهن يواجهن قمعا وحشيا تقوم به قوات الأمن الهندية.

إن قصص التعذيب والاغتصاب التي تعرضت لها النساء الكشميريات لم يخترعها الباكستانيون، فقد رصدتها بشكل منظم منظمات هندية ودولية لحقوق الإنسان عبر السنوات الـ ١٣ الماضية. ويظل الاغتصاب الجماعي المروع لأكثر من ٢٠ امرأة في قرية كونان بوشبورا الكشميرية ندبة على ضمير البشرية. وفيما يسمى بأكبر ديمقراطية ليست هناك مساءلة حتى الآن لمقترفي هذه الفظائع.

وأود أن أقتبس من تقرير واحد صادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان في آسيا، يقول:

> ”يستخدم الاغتصاب وسيلة لاستهداف النساء. وباغتصابهن، تحاول قوات الأمن معاقبة المجتمع المحلي بأسره وإذلاله“.

وقد نشرت وسائط الإعلام الدولية أساليب مشابهة لجأ إليها الغوغائيون من الهندوس أثناء أعمال القتل الأخيرة التي راح ضحيتها أكثر من ٠٠٠ ٢ مسلم في غوجارات. وأخيرا، تعرضت امرأة كانت شاهدة رئيسية على مقتل العديد من المسلمين الأبرياء في ما عرف باسم ”قضية بيست

بيكري'' وهي امرأة صغيرة السن، لمضايقات أدت بها إلى الرجوع عن شهادتها السابقة لكي تنقذ حياتها وحياة من تبقى من أسرتها. وقد نشرت تلك الواقعة على نطاق واسع في الصحافة الهندية.

وأود أيضا وبإيجاز أن أسترعي انتباه المجلس إلى تقرير صحيفة نيويورك تايمز الصادرة في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بشأن أعمال القتل في غوجارات. وهو يقول:

> ''لم يماثل مدى العنف إلا وحشيته. فقد كانت النساء تتعرضن لاغتصاب جماعي قبل قتلهن. وكان الأطفال يحرقون أحياء. وقد ذكر حافرو القبور في أحد مواقع الدفن الجماعي للمحققين أن معظم الجثث التي وصلت إليهم كانت محروقة ومشوهة بحيث لا يمكن التعرف عليها. والعديد منها كانت به أجزاء مفقودة – أذرع وأرجل وحتى رؤوس''.

وأسهم بذلك التقرير السيد بانكاج ميشرا، وهو مواطن هندي ألف رواية عنوانها ''الرومانسيون''.

وعلى الرغم من هذه التقارير، لا يزال مقترفو هذه الجرائم يفلتون من العقاب، بينما تعيش الضحايا في خوف وعار وخزي.

لقد أشار ممثل الهند إلى مسألة المرأة الباكستانية مختاران بيبي. في ذلك الحادث المؤسف لقد أخذ القانون مجراه وجرى مثول جميع المرتكبين أمام العدالة. وهذه الحوادث المنفردة في الحقيقة لا تضارع إرهاب الدولة الذي يمارس ضد الناس الأبرياء.

أما فيما يتعلق بمناقشتنا اليوم فلن تكون مناقشة كاملة إذا لم نتكلم باسم أولئك الضحايا وغيرهم في أرجاء العالم. وسيكون من الخطأ الأخلاقي التظاهر بأن كل شيء يسير على ما يرام لأن الهند فحسب تقول ذلك. ونعتقد أن على المجتمع الدولي تقع مسؤولية مناصرة أبناء كشمير الذين لا حول لهم ولا قوة وليس لديهم ما يضارع قوة الهند العسكرية، غير أن لديهم أملا مشروعا في العدالة والإنصاف.

لقد آن الأوان للهند لكي تتخلى عن سياسة الخداع والمراوغة التي تتبعها وأن تقوم بدلا من ذلك بالدخول في حوار جدي وهادف مع باكستان لحل النزاع بشأن كشمير، وهو نزاع تسبب في معاناة جمة لـ ١٢ مليون من أبناء كشمير.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): في مستهل الجلسة أشرت إلى أن الرئاسة ستضطلع بمهمة إعداد ملخص للنقاط الرئيسية التي أعرب عنها في معرض مناقشتنا. وبناء عليه ستقوم الرئاسة بذلك وفي أسرع وقت ممكن وسيصدر ذلك الملخص في شكل نشره صحفية.

أود أن أشكر جميع المشاركين في مناقشة اليوم المثيرة للاهتمام والمتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الجدير بالذكر أن عدد الدول الأعضاء التي تكلمت في المجلس بلغ ٣٧ عضوا بما فيهم أعضاء المجلس الأمر الذي يبرهن على الاهتمام الشديد في الأمم المتحدة بتنفيذ هذا القرار الهام للغاية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.